الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الجلسة العامة ١
الخميس، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

افتتاح رئيس وفد ماليزيا للدورة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعلن افتتاح الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

وفيما يتعلق بهذه الدورة الاستثنائية الطارئة، تم تعميم مذكرة من الأمين العام بشأن عقد الدورة الاستثنائية في الوثيقة A/ES-10/1.

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدعو الآن الممثلين إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

تنظيم الأعمال

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بعد إذن الأعضاء، أن أوجه انتباه الجمعية إلى المادة ٦٣ التي تنص على ما يلي:

"برغم أحكام أية مادة أخرى من مواد هذا النظام وما لم تقرر الجمعية العامة غير ذلك، تقتصر اجتماعات الجمعية، في حال انعقادها في دورة استثنائية طارئة، على الجلسات العامة، وتنصرف الجمعية مباشرة إلى النظر في البند المقترح نظره في طلب عقد الدورة المذكورة وذلك دون إحالته مسبقا إلى مكتبها أو إلى أية لجنة أخرى؛ ويكون رئيس الوفد الذي انتخب منه رئيس الدورة السابقة رئيسا للدورة الاستثنائية الطارئة ورؤساء الوفود التي انتخب منها نواب رئيس الدورة السابقة نوابا لرئيس الدورة الاستثنائية الطارئة."

وأكرر أول جزء من هذه المادة:

"برغم أحكام أية مادة أخرى من مواد هذا النظام وما لم تقرر الجمعية العامة غير ذلك...".

إذا لا يوجد اعتراض، سأعتبر أن الجمعية العامة ستعمل وفقا لهذه المادة.

تقرر ذلك.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إني واثق من أنني أستطيع الاعتماد على مساعدة نواب الرئيس في الاضطلاع بواجباتي خلال هذه الدورة.

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل الانتقال إلى البند التالي من جدول الأعمال، أود، جريا على الممارسة المتبعة، أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/ES-10/3 التي تتضمن رسالة موجهة إليّ من الأمين العام يحيط فيها الجمعية العامة علما بأن ٢٦ دولة عضوا متأخرة عن تسديد اشتراكاتها المالية إلى الأمم المتحدة وفقا لما تنص عليه المادة ١٩ من الميثاق.

وأود تذكير الوفود بأن المادة ١٩ من الميثاق تنص على أن عضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة لن يكون له حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها.

هل أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات على النحو الواجب؟

تقرر ذلك.

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

وثائق تفويض الممثلين في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى تعيين لجنة وثائق التفويض وفقا لما تنص عليه المادة ٢٨ من النظام الداخلي.

وبغية تعجيل أعمال الدورة الاستثنائية الطارئة ووفقا للممارسات السابقة، قد يكون من المناسب أن تتألف لجنة وثائق التفويض من الأعضاء الذين تألفت منهم اللجنة أثناء الدورة العادية الحادية والخمسين وهم: الاتحاد الروسي، وباراغواي، والجمهورية الدومينيكية، وسيراليون، والصين، وغابون، والفلبين، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

إذا لا يوجد اعتراض، سأعتبر أن لجنة وثائق التفويض قد تألفت وفقا لذلك.

تقرر ذلك.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشير إلى أن الأمين العام ذكر، في مذكرته الداعية إلى عقد الدورة الاستثنائية الطارئة، أن الممثلين غير المأذون لهم بتمثيل حكوماتهم في جميع دورات الجمعية العامة يجب أن تصدر لهم وثائق تفويض، وفقا للمادة ٢٧ من النظام الداخلي، ويجوز تقديمها بواسطة الفاكس أو البرقيات.

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرد جدول الأعمال المؤقت في الوثيقة A/ES-10/2.

أقر جدول الأعمال.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الأمين العام، السادة الممثلون، أشكركم على قراركم بأن أتولى منصب الرئاسة.

هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة تعبِّر عن اقتناع الأعضاء بوجود حالة تزداد خطورة فيما يتعلق بالسلام والأمن. وفي الشهرين الماضيين، عقد مجلس الأمن مناقشات مستفيضة مرتين وعقدت الجمعية العامة مرة واحدة بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتعرض المسألة للمرة الثانية على الجمعية العامة. ولم تتوصل المناقشات في إطار مجلس الأمن إلى نتيجة نظرا لعدم قدرته على اتخاذ أي إجراء بسبب عدم وجود إجماع بين الأعضاء الدائمين فيه.

إن الدعوة إلى عقد هذه الدورة، التي تنعقد استنادا إلى أحكام قرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د-٥) المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ والمعنون "متحدون من أجل السلام"، وبناء على طلب من دولة عضو، وبموافقة أغلبية كبيرة من الأعضاء، تعطي دليلا واضحا على شعور بالقلق الخطير وإدراك لعواقب الحالة الراهنة.

إن صون السلم والأمن الدوليين مسألة تحرص عليها بالتأكيد كل الدول وكل الشعوب على حد سواء. فالتهديد الذي يتعرض له السلم والأمن في أي جزء من العالم يؤثر تأثيرا مباشرا على السلم والأمن في العالم أجمع. ولا يمكن لأي دولة أو مجموعة من الدول أن تحصن نفسها ضد هذه التطورات. ولما كان مجلس الأمن قد عجز عن اتخاذ الإجراء اللازم بسبب الافتقار إلى الاجماع بين أعضائه الدائمين، من الملائم أن تصبح الجمعية العامة التجمع العالمي لمعالجة هذا الموضوع بفعالية.

لقد أشرت إلى الواجب الملقى على عاتق هذه المنظمة للتصرف في وجه هذه الأزمة. اسمحوا لي أن أذكر هنا بوجود واجبات معينة تخصنا جميعا بطريقة مباشرة: فهناك الواجب الذي تحملته كل دولة عضو بموجب الميثاق بكفالة الحيلولة دون تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر؛ وهناك الواجب الذي يتشاطره جميع الأعضاء باحترام قرارات هذه المنظمة.

وهذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة تؤكد عزيمة الأعضاء على أن يلتمسوا من الجمعية العامة حسم هذه القضية بكل الوسائل السلمية، خوفا من العواقب الوخيمة المترتبة على بقاء القضية دون حل مرض. إن الدورة لا تبدأ أعمالها بأحقاد أو انفعالات حدة، وإنما بجهد لإزالة التوتر وحماية عملية السلام وانقاذها في هذا المنعطف الحرج. إن اجتماعنا اليوم وغدا يؤكد الدور الهام للجمعية العامة ومسؤوليتها المقترنة بذلك الدور عن صيانة السلم والأمن الدوليين.

البند ٥ من جدول الأعمال

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين

اليوم الساعة ١٦/٠٠. هل أعتبر أن الجمعية توافق على هذا المقترح؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لذلك أرجو من الوفود التي ترغب في الاشتراك في المناقشة ولم تسجل أسماءها في قائمة المتكلمين بعد أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

استنادا إلى قراري الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د-٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): نعم، متحدون من أجل السلام. متحدون في مواجهة انتهاك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. متحدون في مواجهة غرور القوة وعقلية الاحتلال. متحدون في رفض سوء استخدام حق النقض (الفيتو) ومحاولات تحييد مجلس الأمن. متحدون من أجل إنقاذ عملية السلام في الشرق الأوسط. نعم، متحدون من أجل حل عادل لقضية فلسطين وإقامة السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة.

اسمح لي، سيدي الرئيس، أن أشكركم، وأن أعبر لكم عن تقديرنا العالي. واسمح لي كذلك أن أشكر بشكل خاص معالي السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على جهوده وقيادته الحكيمة. كما أود أن أنقل باسم الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية كل الشكر والتقدير للأشقاء العرب والمسلمين والإخوة الأعزاء في حركة عدم الانحياز، ولكل أولئك الذي قدموا الدعم اللازم من أجل تمكين المجتمع الدولي من أن يقف هذه الوقفة الجادة، وتمكين الجمعية العامة ودولها الأعضاء من تحمل مسؤولياتها في مواجهة الإجراءات غير الشرعية والمستمرة، التي تتخذها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، والتي تهدد عملية السلام في الشرق الأوسط، وبالتالي الأمن والسلم الدوليين.

إننا نأمل بقوة أن تقوم الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة هذه بإصدار التوصيات اللازمة للدول الأعضاء لاتخاذ الإجراءات الجماعية الملائمة لضمان احترام القانون الدولي والالتزامات التعاقدية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

جاءت عملية السلام في الشرق الأوسط لتبشر بنهاية حقبة طويلة من الصراع وتنبئ بمستقبل واعد للمنطقة وشعوبها. ولعل المصافحة الشهيرة في حديقة البيت الأبيض في عام ١٩٩٣ أصبحت رمزا لأمل جديد وللقدرة على صنع سلام الشجعان - هذا السلام الذي بدأ على أساس الاعتراف المتبادل بالحقوق المشروعة للشعبين، والرغبة في التعايش السلمي بكرامة وأمن، وتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة، ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها. هذه كلمات إعلان المبادئ، الذي نص أيضا على أن التسوية النهائية يجب أن تقوم على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وعلى هذا الأساس، وضمن هذا الفهم، اتفق الجانبان على مرحلة انتقالية لمدة خمس سنوات تتم خلالها ترتيبات حكم ذاتي مؤقت. واتفقا أيضا على تأجيل التفاوض حول عدد من المسائل الهامة، مثل مستقبل القدس والمستعمرات، على أن تبدأ هذه المفاوضات بما لا يزيد عن بداية السنة الثالثة. هذا هو الاتفاق الذي قاد إلى تغييرات هامة في المنطقة وفي العالم. وقد حققت اسرائيل فوائد هائلة وبدأ الجانب الفلسطيني في تحقيق بعض الإنجازات أهمها إجراء الانتخابات الديمقراطية العامة لانتخاب السلطة الوطنية الفلسطينية وانتخاب رئيسها. واستمرت العملية ومرت بصعوبات ومشاكل عديدة توقعنا جزءا منها، ولكن ضمن الالتزام العام للطرفين بالتزاماتهما التعاقدية وفقا لإعلان المبادئ لعام ١٩٩٣ والاتفاق الانتقالي لعام ١٩٩٥.

ثم جاءت الحكومة الإسرائيلية الحالية وأقرت خطوطا سياسية عامة تتناقض مع الاتفاقات المعقودة. وعادت عقلية المحتل لتسود في التعامل بين الطرفين. وقامت الحكومة باستئناف النشاطات الاستيطانية واستئناف تهويد مدينة القدس الشرقية المحتلة. وتدهورت الأمور بشكل جدي. وكان الاستثناء الوحيد لهذا المنحى التراجعي عن عملية السلام التوصل إلى اتفاق إعادة الانتشار في الخليل، بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الذي جاء نتيجة جهد أمريكي مكثف وطويل. وهذا الإنجاز ما لبث أن تبعته سلسلة من الإجراءات الإسرائيلية الخطيرة التي شكلت تهديدا مباشرا لمجمل عملية السلام واستمرارها. وأخطر هذه الخطوات هو البدء ببناء مستعمرة جديدة في جبل أبو غنيم إلى الجنوب من

القدس الشرقية المحتلة لاستيعاب حوالي ٢٥ ٠٠٠ مستعمر جديد. وهذا الإجراء سبقه وتبعه عدد من الخطوات الخطيرة الأخرى مثل فتح النفق المحاذي للحرم الشريف، ومثل محاولة إعادة الانتشار من مساحة اضافية في الضفة الغربية تبلغ ٢ في المائة فقط.

بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات إذن من بدء عملية السلام ينظر الشعب الفلسطيني ويرى، ومعه الشعوب العربية، أن ثمار السلام الموعود لم تتحقق وأن التزامات المرحلة الانتقالية لم تنفذ. والأدهى من ذلك أن أسس عملية السلام نفسها تقوض.

ينظر شعبنا الفلسطيني ويرى تدهورا حادا في اقتصاده الوطني وظروفه المعيشية نتيجة لسياسات الحكومة الاسرائيلية التي تصر على الاحتفاظ بالسوق الفلسطينية رهينة لها، فتصر على منع أية تنمية جادة للاقتصاد الفلسطيني في انتهاك تام للجزء الاقتصادي من الاتفاقية، وباستخدام شتى الوسائل، وأفظعها فرض الحصار والإغلاق ومنع حرية حركة الأفراد والبضائع ليس بين الأرض الفلسطينية واسرائيل فقط، حسب الحجة الأمنية، وإنما في الأرض الفلسطينية نفسها وفيما بينها وبين العالم الخارجي.

ينظر شعبنا ويرى أن أهم أهداف والتزامات المرحلة الانتقالية لم تتحقق إذ لم يستطع الشعب من خلال سلطته الوطنية السيطرة على كافة مناحي الحياة. وما زالت المصاعب والعراقيل التي تفرضها سلطة الاحتلال مستمرة ومتصاعدة. وما زالت أهم الأمور المتفق عليها في الاتفاقات لم تنفذ، مثل الممر الآمن بين الضفة والقطاع وتنفيذ المطار والميناء، وعودة مئات الآلاف من النازحين الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧، التي كان يجب أن تتم خلال المرحلة الانتقالية.

ثم ينظر شعبنا ويرى انتهاكات صارخة لأسس عملية السلام وجوهرها. يرى استمرار مصادرة أراضيه واستغلال موارده الطبيعية وجلب مزيد من المستعمرين. يرى إجراءات يومية أحادية الجانب تفرض بالقوة، وتهدف إلى خلق حقائق جديدة على الأرض تحبط المفاوضات القادمة وتحدد نتائجها بشكل مسبق. وفوق كل ذلك تهان مشاعره الدينية ويستخف بقناعاته الوطنية الراسخة عندما يحاول الجانب الاسرائيلي استئناف حملته الشرسة للاستيلاء على القدس. وتنطلق جرافات اسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لتدمر جبل أبو غنيم، وتنشئ تلك المباني الاستعمارية القبيحة لتعزل الأحياء العربية المقدسة ولتخنق مدينة بيت لحم الخالدة وتخرب إحياءها للألفية الثالثة.

ماذا يبقى إذن من عملية السلام؟ ماذا يبقى من الاعتراف المتبادل ومن المصالحة التاريخية؟ وكيف يمكن تحقيق التعايش السلمي؟ إن مجمل السياسات والإجراءات الاسرائيلية، بالإضافة إلى ما تمثله من انتهاكات للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وللاتفاقات القائمة بين الجانبين تمثل في حقيقة الأمر تخليا عمليا عن عملية السلام وإعلانا بإعادة الاحتلال.

من حق شعبنا إذن أن يغضب. ومن حق أمتنا العربية أن تغضب. بل ومن حق العالم أجمع أن يغضب. من حقنا أن نرفض ما يحدث. ومن حقنا أن نطالب بالوقف الفوري للسياسات والإجراءات الاسرائيلية، ومن حقنا في حالة عدم الامتثال أن نطلب من المجتمع الدولي إيقاع العقاب ولو بدرجاته الأولى. من حقنا بل ومن واجبنا أن نشكو لمجلس الأمن ومن واجب مجلس الأمن أن يستجيب، وسوف نستمر في عمل ذلك طالما استمرت هذه الأوضاع. ونتوقع من المجلس أن يقوم بمهامه وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

من حقنا، بل ومن واجبنا، أن نأتي للدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة وللدورات العادية وكل المحافل الدولية الأخرى. إن الموضوع جد هام ويقتضي كل ذلك. إنه حاضر ومستقبل شعبنا، بل حاضر ومستقبل المنطقة بأسرها.

ومن حق شعبنا أيضا أن يخرج إلى شوارع مدنه وقراه المحاصرة ليعبّر عن رفضه الجماعي لما تقوم به اسرائيل، وليعبّر عن تصميمه على الدفاع عن أرضه. ومن المؤسف أن غياب العدل في منطقتنا يدفعنا إلى القول إن من حقه على الأقل أن يصرخ، وأن يسمح للأيادي العارية أن تواجه البندقية والدبابة الاسرائيلية. إن من يتحدثون عن تحريض، ليفسروا رد فعل شعبنا الفلسطيني، ومن يسمون التعبيرات الجماعية ضد الإجراءات الاسرائيلية عنفا فلسطينيا، إما أنهم لا يعلمون وإما أنهم سيئو النية إلى حد العنصرية والكراهية. إن المسؤولية الكاملة عن كل معاناة وعن كل نقطة دم تسيل في مواجهة الشعب لجيش الاحتلال تقع على عاتق الحكومة الاسرائيلية ونتيجة لسياساتها وإجراءاتها.

التفجيرات وأعمال الإرهاب، من أين جاءت، أمر آخر. لنا فيها سياسة ثابتة أكدها اتخاذ القرار الاستراتيجي بقبول عملية السلام. عانينا منها عندما ارتكبها اسرائيليون ضد شعبنا، وأضرت بمصالحنا الوطنية عندما ارتكبها فلسطينيون ضد اسرائيليين. لقد أدناها وعملنا ضدها وسنستمر في مقاومتها. بيد أننا مقتنعون بأن القضاء على هذه الأعمال بالكامل يحتاج إلى تقدم جدي على المستوى السياسي والاقتصادي وليس فقط على المستوى الأمني. إن حضارة السلام وبيئة التعايش هي النقيض للعنف والإرهاب. ومن لا يسهم جديا في بناء السلام والتعايش يجب أن يتحمل مسؤولية أكبر عن النتائج المترتبة على ذلك.

وفي غمار ما نشهده من تدهور خطير في الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس، وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، بسبب السياسات والإجراءات الاسرائيلية، تطرح علينا أفكار جديدة تضع الاتفاقات الموجودة جانبا، وتقترح الانتقال إلى مفاوضات الحل النهائي لإنهائها خلال فترة محددة، وكأن الاتفاقات القائمة لا تشتمل على مفاوضات الحل النهائي. إننا ننبه إلى خطورة محاولات التنصل من الالتزامات التعاقدية القائمة، ونحن لن نقبل ذلك قطعيا. إن الطريق الصحيح هو تنفيذ الاتفاقات القائمة بما في ذلك بالطبع تنفيذ كافة الأمور المستحقة والتي تأخر تنفيذها، بما في ذلك المستحقات القادمة. إن الطريق الصحيح هو تسريع مفاوضات الحل النهائي في إطار الاتفاقات القائمة وتأكيد الالتزام بها.

إننا نؤكد أننا ما زلنا ملتزمين بعملية السلام وبالاتفاقات المعقودة بين الأطراف في إطارها، وما زلنا مستعدين للاستمرار في تنفيذ التزاماتنا في هذا المجال. ولكننا على وعي تام بالتهديدات الحقيقية الموجهة للعملية من قبل الجانب الاسرائيلي والتي تقتضي مجهودا استثنائيا من راعيي عملية السلام ومن المجتمع الدولي بشكل عام. وفي كل الأحوال فإننا لن نقبل أن تستمر اسرائيل بممارساتها غير القانونية تحت غطاء عملية السلام، ولن يكون لنا خيار إذا استمرت اسرائيل في نشاطاتها الاستيطانية وفي تهويد القدس إلا المضي في حالة المواجهة السياسية حول هذه المسألة على كافة الأصعدة.

إن اسرائيل بعد احتلالها الأرض الفلسطينية عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، قامت على مدار هذه السنوات الطوال وبشكل مخطط ومدروس بالعمل على تغيير الوضع القانوني والتركيب الديمغرافي للقدس، وعلى تغيير التركيب الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة ككل، من خلال الاستعمار الاستيطاني لهذه الأرض، وذلك في انتهاك خطير لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وقواعد لاهاي لعام ١٩٠٧ وفي تحد سافر لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتي أكد في ٢٤ قرارا منها انطباق اتفاقية جنيف على كافة الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس، وكذلك العديد من قرارات الجمعية العامة والهيئات الأخرى للأمم المتحدة. وبالرغم من موقف كل دولة من الدول الممثلة هنا.

في القدس، قامت اسرائيل فور الاحتلال بهدم حي المغاربة في البلدة القديمة وبناء حي يهودي مكانه. وقامت بتوسيع حدود بلدية القدس الشرقية بشكل تعسفي لأكثر من عشرة أضعاف المساحة الأصلية لها لتشمل أراضي بلغت حوالي ٧٠٠٠ هكتار، وأعلنت سريان مفعول القوانين الاسرائيلية على هذه الأراضي. وفي مرحلة تالية أعلنت ضمها في عام ١٩٨٠. وعبر السنين صادرت اسرائيل حوالي ٧٤ في المائة من هذه الأراضي تاركة عمليا ١٤ في المائة للفلسطينيين. وقد أقامت اسرائيل ٩ مستعمرات وأحضرت حوالي ١٨٠ ٠٠٠ مستعمر يهودي للسكن فيها.

ومنذ البداية اعتبرت اسرائيل الفلسطينيين المقادسة أجانب وأعطتهم "إقامة دائمة". وأجبر هؤلاء الذين يبلغ عددهم حوالي ١٨٠ ٠٠٠ مواطن على دفع كافة الضرائب الاسرائيلية، ولم يحصلوا قط على خدمات في المقابل. بل وتعرضوا بشكل منتظم لحملة ترحيل بطيئة تعاظمت مؤخرا بهدف إخراجهم من مدينة أبائهم. وفي السنوات الأخيرة فرضت اسرائيل عزل القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية بالرغم من كونها المركز الديني والاقتصادي والحضاري للشعب الفلسطيني.

كل خطوة من الخطوات الاسرائيلية السابقة عارضها مجلس الأمن وعارضتها الجمعية العامة بقرارات واضحة. وكل ذلك بالرغم من أنه لا توجد دولة واحدة تقر بالسيادة الاسرائيلية حتى على القدس الغربية، ناهيك بالطبع عن القدس الشرقية. وكل ذلك يحدث في المدينة المقدسة للأديان السماوية الثلاثة - يحدث لأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم ومهد المسيح عليه السلام. القدس، جوهر قضية فلسطين، وهي مفتاح السلام والحرب في المنطقة.

وقامت اسرائيل أيضا بتطبيق نظام المستعمرات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ككل، وهو نظام فريد يجمع بين الاستعمار الاستيطاني وترتيبات نظام الفصل العنصري، وله أبعاد عدة بما في ذلك نقل مواطني قوة الاحتلال إلى الأراضي المحتلة، والاكتساب غير المشروع للأراضي، ونهب الموارد الطبيعية المتاحة، وكذلك بناء هيكل حياتي منفصل عن الهيكل الحياتي للسكان الأصليين. عبر السنوات أقام الاسرائيليون ١٦٦ مستعمرة غير تلك الموجودة في القدس، وأحضروا ٠٠٠ ١٥٠ مستعمر. وأيضا تم كل ذلك بالرغم من العديد من قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ضد هذه الإجراءات.

لقد تمت كل هذه الفظاعات رغم أنف المجتمع الدولي. وبشكل أو بآخر نجحت اسرائيل في توفير حماية لنفسها تقيها أحكام ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة. تم كل ذلك بالرغم من وضوح الأهداف، وهي بالطبع استعمار الأرض وعزل أصحابها في كنتونات متباعدة ومنع تنفيذ الحقوق غير القابلة للتصرف لشعبنا بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة. ولكن بعد ذلك جاءت عملية السلام وما أفرزته من اتفاقات ملزمة للطرفين. والعالم الذي أذنب بسبب عدم إيقاف تصرفات اسرائيل، خاصة في مجال القدس ومجال الاستعمار الاستيطاني قبل عملية السلام، يجب أن لا يسمح باستمرار ذلك، على الأقل في ظل عملية السلام.

يجب أن ننجح في ذلك، لأن الكثير متوقف على هذا النجاح. يجب أن تكون هناك إجراءات جماعية ضمن معنى قرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د - ٥) تضمن على الأقل عدم مساعدة منتهكي القانون الدولي، وعدم تمويلهم، وعدم مكافأتهم. يجب أن توضع المادة الأولى والمادة ١٤٨ من اتفاقية جنيف الرابعة موضع التنفيذ. ويجب أن تنخرط الأمم المتحدة والأمين العام في مراقبة ما يحدث.

كل ذلك يجب أن يقود إلى الوقف الفوري للبناء في مستعمرة جبل أبو غنيم وكافة النشاطات الاستيطانية الأخرى. إن استمرار هذا البناء غير المشروع هو ما أحضرنا جميعا هنا اليوم. وهدفنا هو وقفه. إن نجاحنا الجماعي في تحقيق ذلك، خلال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، سيكون نجاحا للعدل والسلام، ودفعا للعمل من أجل مستقبل أفضل في الشرق الأوسط.

السيد بيليغ (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في ٣١ آذار/مارس طلب الممثل الدائم لقطر من الأمين العام، باسم المجموعة العربية، عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة وفقا للقرار ٣٧٧ (د-٥) المعنون "متحدون من أجل السلام"، لمناقشة قرار حكومة اسرائيل بتوفير مساكن للسكان العرب واليهود في القدس. وأعربت الرسالة عن الاعتقاد بأن قرار حكومة اسرائيل كان "يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين" (A/ES-10/1، المرفق).

إن الخلاف بين اسرائيل والفلسطينيين حول بناء حي جديد في القدس، وأي خلاف آخر قد ينشأ بين الجانبين، لا يمكن اعتباره، مهما اتسع الخيال، "تهديدا للسلم والأمن الدوليين". وعلاوة على ذلك لم يتقرر، في جلستين لمجلس الأمن، أن هذا الخلاف يشكل "تهديدا للسلم والأمن الدوليين"، ولم يطلب مجلس الأمن عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن إجراء عقد دورة استثنائية طارئة لم يستخدم طوال السنوات الخمس عشرة الماضية. أنه من بقايا حقبة الحرب الباردة، وهو إجراء غير ملائم وناشز على نحو خاص في إطار عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

لقد انقضت الآن ثلاثة أسابيع ونصف منذ طلب انعقاد الدورة الطارئة. وإني واثق أن في ذلك ما يكفي من الوقت لأن تفكر الدول الأعضاء في عدالة وعجالة هذا الطلب. وأما الآن وقد انعقدت أخيرا هذه الدورة الطارئة، فالسؤال هو: هل كانت هذه الدورة ضرورية حقا؟ وكيف ستؤثر في عملية السلام في الشرق الأوسط.

على أية حال، عقدت الأمم المتحدة في الشهر الماضي خمس جلسات ناقشت فيها مسألة بناء المساكن في حي هار حوما الذي خطط لإنشائه. فقد عقد مجلس الأمن جلستين وعقدت الجمعية العامة ثلاث جلسات. فما هي المساهمة التي يمكن أن تقدمها دورة أخرى؟ وأن عقد دورة استثنائية طارئة لن يفشل فقط في تعزيز التفاهم المتبادل، ولكنه يمكن أن يصبح مصدرا للمزيد من الاستقطاب. ومن أسف، كما رأينا في أحيان كثيرة، فإن الكلمات يمكن أن تؤدي إلى القيام بأعمال لا سبيل لإصلاحها.

وهذا الأسبوع، تعيش إسرائيل حالة حداد على وفاة حاييم هرتزوغ، الرئيس السادس لدولتنا، وهو ممثل دائم سابق لإسرائيل لدى الأمم المتحدة. ولقد خدم هرتزوغ

إسرائيل إبان اتخاذ هذه الهيئة لقرارها المشؤوم الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية. وكنا نظن أن تلك الأيام قد ولت، إلا أن استمرار استفراد إسرائيل بقرارات الأمم المتحدة، قد أعادنا إلى تلك الحقبة القاتمة.

وفي عالم يعج بالصراعات والمآسي، حيث ما زالت مسألة البحيرات الكبرى بعيدة عن الحل، وفي أسبوع يقتل فيه عن عمد المئات من الجزائريين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، هل يجب أن تتصدر مسألة البناء في القدس جدول أعمال الأمم المتحدة؟

وتعقد هذه الدورة في وقت تخيم فيه سحابة من الشك على عملية السلام ويمكن فيه سماع توصيات وزراء الخارجية العرب بتجميد عملية التطبيع مع إسرائيل. وبالرغم من أن هذا المناخ يهدد بالعودة بنا جميعا إلى الحقبة التي سادت قبل البدء بعملية السلام في الشرق الأوسط، أود أن أكرر هنا أن إسرائيل قد اختارت طريق السلام بمحض إرادتها. وإننا ملتزمون بتحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط. وتقف دولة إسرائيل بكاملها متحدة في رغبتها في إحلال السلام. ولا حاجة للتدليل على ذلك.

إن الحكومة الإسرائيلية منذ الأيام الأولى لتوليها مهامها عملت جاهدة من أجل فتح قنوات اتصال بالفلسطينيين وتطوير أساليب عملية للسير قدما بمفاوضاتنا، أولا، فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق المؤقت، وبعد ذلك فيما يتصل بمفاوضات الوضع الدائم.

وفي ١٧ كانون الثاني/ يناير، وقعت حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية بروتوكول الخليل. وبالإضافة إلى النص على إعادة انتشار قوات جيش الدفاع الإسرائيلي، أسفر هذا الاتفاق عن وضع جداول زمنية لتحقيق المزيد من عمليات وزع قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية واستئناف مفاوضات الوضع الدائم. وفي آذار/ مارس، وافقت حكومة إسرائيل على الخطة الرامية إلى الإضطلاع بأول عملية وزع أخرى في الضفة الغربية. وعلاوة على ذلك، جرى إطلاق سراح جميع السجينات الفلسطينيات من السجون الإسرائيلية، وتم انشاء تسع لجان لمناقشة جميع المسائل المعلقة، بما فيها بناء مطار وميناء في غزة ومسألة الممر الآمن. واتخذت خطوات أخرى لمعالجة الحالة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك زيادة عدد الفلسطينيين المسموح لهم بالعمل في إسرائيل إلى ٠٠٠ ٧٠ شخص.

وكان أملنا الخالص، وما زال، أن يزيد بروتوكول الخليل والخطوات اللاحقة من الثقة المتبادلة وتهيئ مناخا يفضي إلى دفع عجلة عملية السلام إلى الأمام. وأن قرار حكومة إسرائيل البناء في هار حوما، وهي منطقة تقع ضمن حدود بلدية القدس، حيث يمتلك اليهود ٧٥ في المائة من الأرض، لا ينتهك بأي حال من الأحوال أية اتفاقات مع الفلسطينيين؛ وبموجب هذه الاتفاقات، وإلى حين الانتهاء من مفاوضات الوضع الدائم، ليس للسلطة الفلسطينية أي مركز في مدينة القدس.

ومما يؤسف له أنه جرى تهميش وتقليل أهمية كل خطوة اتخذتها إسرائيل بموجب التزاماتنا، في حين ازدادت المطالب المدوية بالمزيد من التنازلات الإسرائيلية. وبدلا من مواصلة عملية السلام، شن الفلسطينيون حملة إقليمية ودولية لممارسة الضغط على إسرائيل وعزلها إن لم نقبل بكل المواقف الفلسطينية.

إن خيار السلام هو خيار الحياة. وسيكون فجر السلام تحقيقا لأحلام ودعوات وآمال جميع الإسرائيليين. وإسرائيل، من جانبها، لن تدخر جهدا للتوصل إلى سلام حقيقي لنا ولجيراننا. وهذا التزام لا رجعة فيه. ويجب أن يكون واضحا للجميع أن طريق السلام يسير في اتجاه واحد. ولا سبيل للعودة إلى الوراء ولا بديل عنه.

ولا يمكن أن يكون هناك سلام حقيقي في وقت يسود فيه الإرهاب. وينبغي أن يكون كفاح الفلسطينيين ضد الإرهاب كاملا وشاملا ولا هوادة فيه. وفي حين لا يمكن لأحد أن يتوقع نجاحا مائة في المائة في هذا الكفاح، فإن بوسع المرء أن يتوقع بذل جهد تام مائة في المائة. وإن كفاح الفلسطينيين ضد الإرهاب ليس مكافأة أو تنازلا لإسرائيل. وإنما هو واجب والتزام اضطلعوا به عندما اختاروا السير في طريق المفاوضات والسلام. ويحدونا الأمل بأن تتخذ السلطة الفلسطينية التدابير الضرورية في مكافحتها للإرهاب وأن تعود إلى المفاوضات بشأن الوضع الدائم، بدلا من تجنب المفاوضات واعتماد أساليب تستهدف الضغط على إسرائيل وعزلها.

لقد التزم الفلسطينيون بالامتناع عن التحريض. وللأسف، فإنهم لا يوفون بهذا الالتزام. واليوم، ومن على هذه المنصة، قال المراقب عن فلسطين:

"إن من حقه على الأقل أن يصرخ، وأن يسمح للأيادي العارية أن تواجه البندقية والدبابة الإسرائيلية". (A/ES-10/PV.1، ص ٥)

وهذا تحريض واضح على العنف، واسمحوا لي أن أقول هنا بوضوح تام أن التزام الفلسطينيين المعلن بمناهضة الإرهاب لا معنى له ما دام تحريضهم على العنف مستمرا.

لقد دعي إلى عقد هذه الدورة لمناقشة قضية القدس. وطوال أكثر من ٣٠٠٠ سنة، ما برحت القدس قبلة أنظار الشعب اليهودي. لا في تالد الأزمان فحسب عندما شيد الهيكل المقدس على جبل موريا، ولكن طيلة فترة الـ ٢ ٠٠٠ سنة التي مرت على نفي اليهود من أرض إسرائيل وحتى هذا اليوم. فالقدس، التي لم تكن قط عاصمة لأية دولة غير إسرائيل، ستظل دوما قلب وروح الشعب اليهودي.

وبوصفي من مواليد القدس، فإنني فخور بأن أقول إن إسرائيل لم تستخدم قط المركز الفريد للقدس ودورها الخاص في إطار اليهودية للنيل من المصالح الدينية الأخرى في الأماكن المقدسة داخل المدينة، وعلى النقيض من ذلك، كانت سياسة إسرائيل دوما تتمثل في تعزيز الفسيفساء الإثنية والدينية التي تتشكل منها القدس. ولقد تعهدت إسرائيل بضمان حرية العبادة، والحج وغير ذلك من جوانب الحياة الريفية في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وهذا تعبير ملموس عن التزام إسرائيل الراسخ بالحرية الدينية، وهو التزام تجسَّد في إعلان استقلال إسرائيل وما زال مستمرا حتى اليوم.

ومسألة القدس ستناقش في إطار المركز الدائم بين إسرائيل والفلسطينيين. وإننا نأمل ونثق بأن تطوير مدينة القدس من أجل مصلحة كل سكانها سيكون نموذجا لمدينة موحدة تضمن التعايش بين سكانها، بغض النظر عن معتقداتهم الدينية أو أصلهم الوطني.

وإن لُب عملية السلام هو المفاوضات المباشرة. وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق التقدم وضمان مستقبل أطفالنا. فلنتحد جميعا في تعزيز عملية السلم ونحول الشرق الأوسط من منطقة صراع وريبة إلى منطقة سلام وتعاون.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل السنغال، بصفته رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد كا (السنغال) (رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تأسف أسفا عميقا للأحداث التي أدت إلى انعقاد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة: أي التعنت المستمر لإسرائيل فيما يتعلق بإنشاء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧، بما فيها القدس، وعجز مجلس الأمن عن إصدار إعلان بشأن هذه المسألة، بالرغم من الآثار الخطيرة المترتبة على السلم والأمن في المنطقة ومستقبل عملية السلام.

وعلى مر السنوات تعيَّن عقد خمس دورات استثنائية طارئة للجمعية العامة لمعالجة عدة جوانب أليمة للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط، أي أكثر مما حظيت به أية حالة متأزمة تعيَّن على الأمم المتحدة أن تعالجها منذ ولادتها. وكانت آخر دورة استثنائية طارئة، وهي التاسعة، قد عقدت في ١٩٨٢ أثناء ذروة الحرب الباردة. وفي تلك الدورة الاستثنائية الطارئة عقدت سلسلة كاملة من الاجتماعات لمعالجة المسائل التي أثيرت في أعقاب تزايد أعمال القمع ووقوع سلسلة من الأحداث الدامية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك الأحداث التي وقعت في الأماكن المقدسة في القدس، بالإضافة إلى غزو إسرائيل للبنان وإجلاء القادة الفلسطينيين من بيروت.

وتلك كانت من أحلك الساعات في نضال الفلسطينيين من أجل ممارسة حقوقهم الوطنية المشروعة، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير وفي الاستقلال. وكانت أيضا أوقاتا تميزت بتوتر دولي كبير ومخاوف من مستقبل لا يمكن السيطرة عليه في منطقة شهدت أربع حروب مدمرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وإن القرارات الحازمة التي اتخذتها الجمعية العامة آنذاك، والسعي المحموم لتحقيق السلام، وهو السعي الذي أعقب هذه الأحداث، دللت على قلق المجتمع الدولي الشديد وعزمه على ألا يدخر جهدا لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع.

وما زال ذلك القلق قائما حتى اليوم، بينما بدا خلال السنوات القليلة الماضية أننا قد نتمكن من تحقيق حلم ولادة مناخ دولي جديد من التعاون، بحل الصراعات الإقليمية التي طال أمدها والرغبة الجامعة لدى شعوب الشرق الأوسط في إرساء أسس حقبة من السلام تؤدي إلى حقن الدماء. والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٩٣، والتوقيع على إعلان المبادئ وما تبعه من انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة وبعض مناطق الضفة الغربية، وإنشاء سلطة فلسطينية منتخبة، كانت معالم تاريخية على الطريق إلى السلام شجعها المجتمع الدولي ورعاها من خلال الدعم السياسي والمالي.

واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف شعرت بالسرور إزاء هذه التطورات الإيجابية، التي دللت لنا جميعا على أن السلام يمكن تحقيقه، وأن المفاوضات الجادة بين الأطراف، التي تستلهم حُسن النية والاحترام المتبادل، يمكن أن تولد قوة دافعة للسلام، حتى عندما تعالج هذه المفاوضات مسائل شائكة تبدو مستعصية على الحل.

وإن التقدم الذي تم إحرازه على الأرض حتى اليوم، مثل انسحاب القوات الإسرائيلية من أجزاء من الأراضي المحتلة، وإنشاء الإدارة الفلسطينية، والعديد من مجالات التعاون بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لم تكن إلا أضغاث أحلام في ١٩٨٢، هذا إن تجرأ أحد في الواقع على أن تراوده مثل هذه الأحلام في ذلك الوقت. ومرة أخرى كانت العملية شاقة جدا؛ وما كان لأحد أن يعتقد بأنه سيكون من السهل دفن التظلمات القديمة والتغلب على المصالح المتضاربة. واليوم، يبدو أن تلك الجهود المشتركة تجعل التقدم الذي تحقق على مدار السنوات القليلة الماضية أكثر قيمة. وجميع هذه الإنجازات الهامة شجعت اللجنة على أن توصي باتخاذ كل الخطوات الضرورية لمنع المتطرفين من الجانبين من تدميرها.

إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن تلك الإنجازات ما زالت هشة جدا، كما دللت على ذلك الأحداث مرارا وتكرارا. فتجدد التوترات والأحداث في الأسابيع الأخيرة ينبغي أن يكون تحذيرا وتذكرة دائمين بأننا لو سمحنا لعملية السلام بأن تفشل، فإن المنطقة بأسرها ستشهد تجدد دورة العنف والكراهية، وقد يكون من المستحيل السيطرة على آثارها طوال شهور عديدة أو أكثر.

وإذ تدين اللجنة اللجوء إلى أي من أعمال العنف، وبخاصة ضد المدنيين، فإنها تود أن تذكر بأن عملية السلام أحرزت تقدما لأن الطرفين قبلا بمبدأ "الأرض مقابل السلام" وبالحل التفاوضي، طبقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وإعلان المبادئ لسنة ١٩٩٣ والاتفاقات اللاحقة. إن المجتمع الدولي يتخذ موقفا موحدا إزاء هذا النهج الذي يعترف من ناحية بحق جميع الدول في المنطقة، بما فيها إسرائيل، في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا، ويؤكد مجددا، من ناحية أخرى، على عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة، ويعترف بالحقوق والمطالب المشروعة للشعب الفلسطيني وينص على أن تكون المفاوضات بين الطرفين بشأن مسائل النزاع الأساسية: أي القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود في المستقبل وطرائق التعاون السلمي بين شعوب المنطقة. واللجنة مقتنعة بأن هذا النهج، الذي أدى إلى أهم النتائج في جهود السلام المضطلع بها منذ ١٩٤٧، لا يزال الوسيلة الوحيدة القمينة بتحريك عملية السلام التي انطلقت في ١٩٩٣ وتعزيزها.

ومن المؤسف أن مواصلة الاحتلال العسكري من جانب القوات الإسرائيلية لمناطق واسعة من الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، ووجود عدد كبير من المستوطنين المسلحين في الأراضي المحتلة وإقامة حواجز على الطرق وإغلاق الحدود بصورة متكررة والضرر الكبير الذي تُلحقه بالاقتصاد الفلسطيني - وكلها إجراءات انفرادية - تترك أثرا سلبيا على السعي لتحقيق تسوية سلمية تحترم الحقوق والمطالب المشروعة لجميع الأطراف.

وتعتقد اللجنة أنه ينبغي للحكومة الإسرائيلية قبل كل شيء أن تعترف بأن السعي إلى إحلال السلام والعدالة في المنطقة، مع مراعاة المطالب الفلسطينية والعربية، لا يمكن في نهاية المطاف إلا أن يكون من مصلحة اسرائيل، ما دام ذلك البلد يرغب بحق في أن يتعايش مع جيرانه تعايشا سلميا.

إن التاريخ يذكرنا بأن السلام يجب دائما أن يقوم على التوفيق بين الأطراف بغية أن يتجذر نهائيا في قلوب وأفكار الناس، بينما السلام المفروض فرضا يحمل دوما في طياته بذور الصراع في المستقبل.

فلهذه الأسباب شجبت اللجنة بقوة القرارات التي اتخذتها اسرائيل والتي تناقض هذه الأهداف والاتفاقات، ولا سيما القرارات المتعلقة بالقدس، والمستوطنات، والتدابير القسرية الجماعية التي بدلا من أن توطد الثقة وتعزز المصالحة، تخلق صعوبات كبرى وتغذي الريبة وتحرر من الوهم في عملية السلام.

إن اللجنة درست تلك التدابير بالتفصيل وأعربت عن رأيها في التقرير الذي رفعته إلى الجمعية العامة وفي الإحاطات الإعلامية التي صدرت عن مكتبها على حد سواء، فضلا عن بيانات وجهتها إلى مجلس الأمن والجمعية العامة في مناسبات مختلفة بصفتي رئيسا للجنة.

ونعتقد كذلك أن المجتمع الدولي، إذ يعبر عن نفسه من خلال الجمعية العامة، ليس لديه الحق فحسب وإنما من واجبه أيضا أن يتدخل عن كثب في مختلف أوجه هذه المسألة التي تقع عليه مسؤولية واضحة عنها، حتى يحل الصراع حلا مرضيا وفقا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويجب ألا ننسى أنه قبل حوالي ٥٠ عاما أقدمت الجمعية العامة نفسها على تقسيم فلسطين وقررت إنشاء دولتين، دولة للعرب ودولة لليهود، وإقامة اتحاد اقتصادي بينهما. وأعلنت الجمعية العامة أيضا القدس أرضا دولية.

وتعتقد اللجنة أن المبادئ الدولية التي تتضمنها مختلف قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن لا تزال صالحة اليوم مثلما كانت عليه من قبل حتى ولو أوجد التاريخ أو أوجدت القوة حقائق مختلفة على الأرض. وحقيقة أن الطرفين قررا الانخراط في إجراء مفاوضات مباشرة لا تؤثر في جعل هذه المبادئ الأساسية غير صالحة، ولا تبطل التزام المجتمع الدولي بالاهتمام بالحالة في فلسطين.

هذه هي الأسباب التي دعت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف إلى تأييد الدعوة إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة. ويحدو اللجنة أمل صادق في أن تنجح هذه الدورة في وضع حد لسياسة الاستيطان وللتدابير الأخرى التي اتخذتها الدولة القائمة بالاحتلال من طرف واحد. وهي تأمل بصفة خاصة في أن تبقي على الثقة في المنطقة وعلى جو يفضي إلى استئناف المفاوضات وعملية السلام بسرعة لمصلحة السلام والتفاهم المتبادل فيما بين جميع شعوب المنطقة.

السيد أبو الحسن (الكويت): سيدي الرئيس، يسرني، وأنا أتحدث باسم المجموعة العربية في الأمم المتحدة أن أسجل عميق الشكر والامتنان للدول التي سارعت في الموافقة على دعوة المجموعة العربية لعقد دورة طارئة استثنائية للجمعية العامة تحت بند متحدون من أجل السلام. وإنه وبدون ذلك الدعم، لم نكن لنتمكن من إعلان صوت المجتمع الدولي من فوق هذا المنبر وموقفه من التهديدات التي تتعرض لها الآن مسيرة السلام في الشرق الأوسط من جراء سياسات الحكومة الإسرائيلية.

جاءت دعوة المجموعة العربية لعقد هذه الدورة من أجل أن تقوم الجمعية العامة بالنظر في الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس الشرقية، وهي الأنشطة التي بدأت فيها الحكومة الإسرائيلية ببناء ٥٠٠ ٦ وحدة سكنية في منطقة جبل أبو غنيم.

ولم يكن اضطرارنا لعقد هذه الدورة تحت بند متحدون من أجل السلام بعد أن فشل مجلس الأمن مرتين في اعتماد قرارات كان الهدف منها ردع الحكومة الاسرائيلية، ومنعها من اتخاذ وتنفيذ مثل تلك الإجراءات التي بدأت تنسف مقومات عملية السلام برمتها.

كما جاءت دعوة المجموعة العربية لعقد هذه الدورة أيضا على إثر سلسلة من القرارات التي أصدرتها كل من منظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمر قمتها الخاص الذي عقد في إسلام آباد، ولجنة القدس التي عقدت اجتماعها برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني في الرباط، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعها الأخير في الرياض، ووزراء خارجية دول الجامعة العربية في اجتماعهم الأخير في القاهرة، ووزراء خارجية دول عدم الانحياز في اجتماعهم الأخير في نيودلهي.

وبالتالي، فإن هذه الدورة الطارئة الاستثنائية التي تعقدها الجمعية العامة اليوم تأتي كتعبير عن قلق شديد، لا يقتصر مداه على الشعب الفلسطيني فقط، وإنما على جميع الدول المهتمة بعملية السلام في الشرق الأوسط والدول والمنظمات الأخرى التي علقت آمالا كبيرة على نجاح مسيرة السلام، واستبشرت بآثاره على الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم.

كما أن الدورة الطارئة الاستثنائية هذه تأتي بعد أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها المستأنفة يوم ١٨ آذار/مارس من هذا العام قرارها ٢٢٣/٥١ الذي يطالب اسرائيل ويحذرها من تنفيذ قرارها بشأن مستوطنة جبل أبو غنيم. وقد اتفقت غالبية الدول التي تحدثت خلال تلك الدورة المستأنفة على إدانة هذه الإجراءات الاستيطانية بشكل واضح وصريح، وطالبت الحكومة الاسرائيلية بالتراجع فورا عن تطبيق مثل هذه السياسات والممارسات غير القانونية في مدينة القدس، كما تطلعت هذه الدول إلى أن ينجح مجلس الأمن، وهو الجهاز المسؤول عن حفظ الأمن والسلام، باعتماد قرار يلزم اسرائيل بالتوقف عن مثل هذه الخطط في هذه المدينة ذات المكانة الخاصة في قلوب كافة الشعوب العربية والإسلامية.

لكل ذلك أيها السيد الرئيس، فإن هذه الدورة تنعقد في ظل منعطف خطير تمر به عملية السلام. ولأن الدول العربية قد استقر خيارها وبشكل نهائي على عملية السلام وبذلت كل ما في وسعها لانجاحه، فإننا نود أن نؤكد أن الأمة العربية تواجه هذه التحديات الإسرائيلية بتضامن كامل ومدعوم من قبل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، كما تؤكد المجموعة العربية أيضا أن الأمة العربية عندما قررت في اجتماع القمة الذي عقد في القاهرة في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٦، أن يكون السلام هو خيارها الاستراتيجي، فإن ذلك جاء من إيمانها العميق بالحقوق العربية المشروعة في فلسطين، وفي الجولان العربية السورية، وفي جنوب لبنان. ولقد أكد القادة العرب في القمة العربية على أن أي إخلال أو تراجع من جانب إسرائيل عن الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي قامت عليها عملية السلام، وبخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انتكاسة عملية السلام، بكل ما يحمله ذلك من مخاطر وتداعيات تعود بالمنطقة إلى دوامة التوتر والعنف، وتضطر الدول العربية كافة إلى إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل في إطار عملية السلام. الأمر الذي تتحمل حكومة إسرائيل وحدها المسؤولية الكاملة عنه.

إن صون عملية السلام، والحفاظ على تماسكها للوصول بها إلى مقاصدها التي قبلتها الأطراف المعنية، وارتضاها المجتمع الدولي، يتطلب جوا من الثقة والأمان، ويتطلب أيضا أن يكون متوفرا على أرض الواقع مجموعة من الالتزامات والتدابير التي تسهم في بناء الثقة، وفي إقامة جسور التفاهم، ومثل هذه الالتزامات والتدابير لا بد وأن تكون متبادلة، وتكفل شفافية النوايا والإجراءات. ولكن سياسة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في القدس الشرقية المحتلة وجميع الأراضي المحتلة الأخرى، واستخفافها بالاتفاقات والتعهدات التي سبق الموافقة عليها، وتوصلت إليها الأطراف المعنية، كل ذلك أدى إلى خلق إحساس بفقدان الثقة والمصداقية في توجهات إسرائيل نحو إقرار السلام الشامل والعادل، الأمر الذي أدى إلى الانفجار واندلاع أعمال العنف. وإذا كانت إسرائيل تريد آمانا مع الفلسطينيين، فعليها أن تجمد أنشطة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في القدس الشرقية المحتلة، وجميع الأراضي المحتلة الأخرى، ومواصلة مفاوضات السلم، وقبول إقامة الفلسطينيين لدولتهم وعاصمتها القدس الشريف. وإذا كانت إسرائيل تريد حدودا آمنة مع سوريا، فعليها الانسحاب من كامل الأراضي في منطقة الجولان السوري المحتلة. وإذا كانت إسرائيل تريد حدودا آمنة مع لبنان، فعليها الانسحاب من جنوب لبنان. وعلى حكومة إسرائيل أن تعي أن رفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) سيعرض أمن المنطقة بكامله للخطر، وأن تدرك أن إحراز تقدم في عملية السلام مرهون باحترامها للالتزامات والتعهدات التي تم التوصل إليها والموافقة عليها؛ ومرهون أيضا بالتوقف عن ممارستها وإجراءاتها وتجميد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية، وكافة الأراضي المحتلة.

إننا جميعا نتطلع إلى أن تتمكن الجمعية العامة في اجتماعها هذا التأكيد على المبادئ والمطالب الأساسية التالية:

أولا، الوقف الفوري والشامل لتنفيذ إنشاء مستعمرة جبل أبو غنيم - جنوب القدس الشرقية المحتلة وجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية. ثانيا، التأكيد على أن التدابير التشريعية والإدارية، والإجراءات التي تتخذها إسرائيل، وهي السلطة القائمة بالاحتلال، والتي ترمي إلى تغيير الوضع القانوني والتركيب الديموغرافي للقدس، إنما هي باطلة ولاغية. ثالثا، الطلب من الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بأن تقوم باتخاذ تدابير قانونية مناسبة على المستويين الوطني والإقليمي للوفاء بالتزاماتها وفقا للمادة الأولى للاتفاقية لضمان احترام إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال لهذه الاتفاقيات. رابعا، التأكيد على أن المستوطنات

الإسرائيلية في جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ غير قانونية وعقبة حقيقية أمام عملية السلام. خامسا، التأكيد على الحاجة إلى المحافظة على وحدة جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة والحاجة إلى ضمان حرية حركة الأشخاص والبضائع على الأرض، بما في ذلك إزالة قيود الحركة من وإلى القدس الشرقية. سادسا، التوصية إلى الدول بعدم منح أي مساعدات بواسطة منظماتها الحكومية ومواطنيها إلى المنشآت الإسرائيلية الخاصة والعامة المشتركة في أنشطة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والتي تعد انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والتي تتعارض مع قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة. سابعا، الإعراب عن الحاجة إلى التنفيذ الدقيق للاتفاقات المعقودة بين الأطراف، وحث راعيي عملية السلام، والأطراف المهتمة، والمجتمع الدولي على بذل جميع الجهود الضرورية لإحياء عملية السلام وعلى جميع المسارات وضمان نجاحها.

يود وفد بلادي باسم الدول العربية بأن تقف الدول الأعضاء وقفة حق، وأن تستمع الحكومة الإسرائيلية لصوت العدالة وذلك من خلال مطالبتها بالامتناع الفوري عن هدم أعمدة السلام في الشرق الأوسط والعمل بمصداقية مع بقية شعوب المنطقة من أجل بناء السلام الحقيقي الذي يتطلب اعتماد الإجراءات الإيجابية التي تهدف إلى العيش باستقرار ولا يتطلب اعتماد الخطوات السلبية التي تهدف إلى التقوقع في أسطورة الأمن والشك الذي لم يعد له مكان في المنطقة.

السيد آل خليفة (قطر): كان لوفد بلادي، بصفتي رئيسا للمجموعة العربية خلال شهر آذار/مارس الماضي، شرف طلب عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أتقدم لسعادتكم بالشكر والتقدير على عقد هذه الدورة. وأود أن أعبر كذلك عن الشكر والامتنان للحكومات والوفود التي ساندت طلب وفد بلادي بعقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة.

إن أولئك الذين يعتقدون بعدم صلاحية الأمم المتحدة للتعامل مع قضية الشرق الأوسط وخاصة الوضع المتفجر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والوضع البالغ الخطورة في القدس العربية المسلمة يتناسون عن قصد أن دولة إسرائيل تم خلقها من خلال هذه المنظمة الدولية. إن هذا التناقض الصارخ يدل على عقلية مكابرة يجب إعادتها إلى رشدها. فهذه المنظمة الدولية ما خُلقت إلا للتعامل مع القضايا الدولية وحفظ السلام والأمن الدوليين.

وما كنا سنطلب عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة لو أن مجلس الأمن تمكن من القيام بواجباته طبقا لميثاق الأمم المتحدة الذي أناط به حفظ السلم والأمن الدوليين. ولكن وبكل أسف عُطل مجلس الأمن مرتين، في شهر آذار/مارس الماضي، عن القيام بواجباته ومسؤولياته نتيجة للاستخدام المجحف لحق النقض من قِبل إحدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وهي دولة كان يُنظر إليها كوسيط عادل. تلك الصفة يصعب إقناع الآخرين بها بعدما حدث في مجلس الأمن. إن ذلك الاستخدام المجحف لحق النقض شجع الحكومة الإسرائيلية، الدولة القائمة بالاحتلال في نظرنا، على التمادي في تحدي المجتمع الدولي مرة أخرى والشروع يوم ١٨ آذار/مارس في تنفيذ مخططها الاستيطاني في جبل أبو غنيم في القدس العربية الشرقية المسلمة المحتلة. ذلك العمل الذي عرض العملية السلمية في الشرق الأوسط لانتكاسة خطيرة تفرض على المجتمع الدولي معالجتها بالحزم والسرعة الممكنة وإلزام الحكومة الإسرائيلية بالتوقف الفوري والعاجل عن تلك التصرفات غير المسؤولة التي تتنافى مع المنطق والحق والعدالة؛ وذلك ما حدا بنا إلى طلب عقد هذه الدورة الاستثنائية استنادا إلى قرار الجمعية العامة رقم ٣٧٧ ألف (١٩٥٠) الصادر في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠ "الاتحاد من أجل السلام". إن السلام هو الهدف السامي الذي يجب أن نعمل جميعا من أجله. فبدونه لن يكون هناك سلام لأحد على حساب الآخرين. وبدونه لن يكون هناك تعاون أو سلام بين دول المنطقة.

إن سياسة إسرائيل الاستيطانية تمثل انتهاكا صريحا وصارخا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وممتلكاتهم وقت الحرب. وكذلك اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧. كما أنها تمثل خرقا خطيرا لقرارات الأمم المتحدة وتتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومع القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٥٢ (١٩٦٨) بالذات اللذين نصا على وجوب انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، وبطلان جميع القوانين والتدابير الإدارية وأي إجراءات أخرى اتخذتها إسرائيل من مصادرة للأراضي والممتلكات أو أي عمل من شأنه تغيير الوضع في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشريف. إضافة إلى ذلك لا يغيب عن

الذهن قرار مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) الذي يعتبر سياسة إسرائيل الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشريف، باطلة قانونيا وتمثل عقبة أمام السلام في الشرق الأوسط، والقرار رقم ٤٧٦ (١٩٨٠) الذي ينص على أن تطبيق إسرائيل لقانونها الأساسي على القدس يمثل خرقا للقانون الدولي، وبالذات فيما يتعلق بالإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير وضع القدس الشريف.

إنني لا أود هنا الإشارة إلى جميع القرارات التي اتخذها المجتمع الدولي بشأن الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، سواء تلك التي صدرت عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة. وهي قرارات تمثل في مجملها إدانة للاستيطان والممارسات الإسرائيلية الخاطئة في الأراضي العربية المحتلة وخرقا للشرعية الدولية. وكما نعلم جميعا فإن القدس الشريف ليست للعرب وحدهم، مسلمين كانوا أم مسيحيين، بل هي مدينة مقدسة لأكثر من بليون مسلم ينظرون إليها نظرة خاصة، ولن يسمحوا مهما كانت ظروفهم صعبة، لأي حكومة إسرائيلية أن تسقط حقهم فيها.

إن القدس تمثل إما الحرب أو السلام، إما نظام عالمي جديد تكون فرص العدالة والمساواة صفته، وإما عالم متخبط مبني على التفوق والغرور تجب محاربته.

إن ما سبق قوله يقود إلى التذكير مرة أخرى بأن العهد الذي كان فيه الاحتلال مقبولا قد ولى منذ وقت طويل، كما انتهى زمن كانت تعتقد فيه بعض الدول أو الشعوب أن لديها رسالة حضارية تبرر فيها فرض إرادتها على دول وشعوب أخرى. إن الضمير العالمي الواعي والحي لا يقبل في هذا العصر، ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، مبررات الظلم التي تتوارى خلف سيادة مزعومة وحق خاص يتنافى مع التكافؤ والعدل ويتناقض مع القوانين والأعراف الدولية. إن المجتمع الدولي مطالب بالعمل على فرض إرادته من خلال إيقاف حكومة إسرائيل عن الاستمرار في تجاهل الإرادة الدولية والإمعان في انتهاك القانون الدولي وتعريض عملية السلام في الشرق الأوسط للخطر.

إن دولة قطر تهيب بالمجتمع الدولي إرغام إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال الفعلي للأراضي العربية المحتلة، أن تتوقف فورا عن بناء أو الإعداد لبناء مستعمرات استيطانية في جبل أبو غنيم في القدس العربية المسلمة وتجنيب شعوب المنطقة مخاطر تلك السياسة الحمقاء التي إن استمرت ستؤدي بالعملية السلمية إلى موت محقق وتقود منطقة الشرق الأوسط إلى العنف والفوضى.

"ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين".
(القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية ٣٠)

السيد سريويدجاجا (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): انقضت خمس عشرة سنة منذ اجتمعت الجمعية العامة آخر مرة في دورة استثنائية طارئة. ففي ١٩٨٢، كان موضوع الدورة هو القرار الإسرائيلي بضم الجولان السوري المحتل. أما اليوم، في ١٩٩٧، فالموضوع هو بدء إسرائيل بإنشاء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم جنوب القدس الشرقية. ومن المؤلم أن نشير إلى أن الدورتين تتعلقان بالحالة في الأراضي العربية المحتلة.

ومع ذلك، حدث الكثير في الفترة الواقعة بينهما. فنهاية الحرب الباردة وفرت مصدرا جديدا للأمل بعالم أكثر سلما وتسامحا، عالم يتسم بالمزيد من الإنصاف. وتجلى أيضا هذا الإحساس العام بالتفاؤل فيما يتصل بالتطورات في الشرق الأوسط. فعملية السلام التي بدئت في ١٩٩٣ كانت تبشر بوضع حد للمعاناة الطويلة التي قاساها الشعب الفلسطيني. وشهد المجتمع الدولي تحقيق الإنجازات التاريخية الكبرى في مسيرة السلام في الشرق الأوسط وشجع عليها. وإننا نثني على صُناع السلام لما تحلّوا به من بصيرة ثاقبة وحكمة في اتخاذ خطوات أولية حاسمة خدمة لقضية السلم، ولمثابرتهم في مواجهة عقبات كأداء. وخلال هذه الفترة التي حفلت بالآمال والتوقعات الكبيرة، واعترافا بالحاجة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا كان للسلم الدائم أن يسود، يتركز اهتمامنا على الجهود الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين. وبالتالي، بدا أنه تم الوصول إلى نقطة تحول حاسمة في الشرق الأوسط، وفي البيئة العالمية أيضا.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، تجتمع الجمعية العامة مرة أخرى في دورة استثنائية طارئة، ومرة أخرى يكون الموضوع المعروض عليها هو الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومداولاتنا ذاتها اليوم تمثل تذكرة مؤسفة باستمرار ممارسات وسياسات الماضي. وفي مجلس الأمن، كان يفترض أن تبشر نهاية الحرب الباردة بولادة حقبة جديدة، تتسم بالجهود المضنية والصبورة للتوصل إلى توافق في الآراء. وعليه، تناقص استخدام حق

النقض. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا أن نغفل الإشارة بفزع وخيبة أمل عميقين إلى أنه في فترة أقل من سنتين استخدم حق النقض ثلاث مرات فيما يتصل بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكان دوما من جانب نفس العضو الدائم في المجلس، وبتجاهل تام للأعمال الاستفزازية التي تقوم بها إسرائيل. وفي الواقع، وخلال فترة تقل عن أسبوعين، تم استخدام حق النقض مرتين في الشهر الماضي. ومن الواضح إذا أنه فيما يتصل بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن الأثر الإيجابي للتغيرات على الساحة الدولية في أعقاب الحرب الباردة الذي كثر الحديث عنه لم يتحقق تماما لحد الآن.

وفوق كل اعتبار، بالرغم من التطورات التاريخية التي حدثت خلال السنوات الأربع الماضية، تزايدت صعوبة التوفيق بين التزام إسرائيل المُدعى به بعملية السلام وإجراءاتها وأفعالها. وكان يحدونا وطيد الأمل بأن ترد إسرائيل بالمثل على كل بادرة نحو السلم من جانب الفلسطينيين. وبدلا من ذلك شهدنا انتهاكات منهجية ومنظمة لنص وروح إعلان المبادئ وتشددا في سياسة فرض الأمر الواقع. وإن البدء ببناء مستعمرة جديدة في جبل أبو غنيم ليس حدثا منعزلا. بل إنه حلقة في سلسلة طويلة من الأعمال غير القانونية المقترفة ضد الأمة العربية. فهو يأتي في أعقاب فتح النفق الواقع ضمن الحرم الشريف، وبالتالي يمثل جزءا من الجهود المتضافرة لعزل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية. وعلى وجه الخصوص، ليس ثمة شك في أن الإجراء الإسرائيلي يشكل انتهاكا صارخا لقرارات هذه الهيئة ولمجلس الأمن، وبخاصة قرارات المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٢٥٢ (١٩٦٨)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، التي تؤكد، في جملة أمور، على عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة، وتعتبر أن كل التدابير والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل والتي تسعى إلى تغيير المركز القانوني للقدس باطلة ولاغية. وعلاوة على ذلك، فإن هذا التصرف يمثل خرقا لاتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من قواعد القانون الدولي. وهو تصرف ينتهك نص وروح إعلان المبادئ وما تلاه من اتفاقات، والسبب الذي لا يقل أهمية أنه يسعى إلى استباق نتائج مفاوضات الوضع الدائم من خلال تغيير المركز القانوني والتكوين الديمغرافي للقدس. وبالتالي فإنه يهدد بتقويض عملية السلام.

ويبدو أن إسرائيل، من خلال إجراءاتها، عاقدة العزم على تخويف وإهانة الفلسطينيين في محاولة عقيمة للإبقاء عليهم رهن الإخضاع والاحتلال الدائمين. ومن الواضح أن إسرائيل تتجاهل حقيقة أن الائتمان والثقة المتبادلين اللذين تم بناؤهما بشق الأنفس خلال السنوات الأربع الماضية سيتبددان نتيجة إجراءاتها. ومن الواضح أيضا أنها تتجاهل خطر أن سياستها الاستفزازية ستؤدي إلى المزيد من إراقة الدماء وستوجه ضربة قاصمة لمساعي السلام. وفي الواقع، أصبحت إسرائيل بارعة في إلقاء تبعات تدهور الحالة في الشرق الأوسط على الآخرين، دون أن تسلّم على الإطلاق بأن إجراءاتها قد أسهمت إسهاما مباشرا في هذه الحالة الخطيرة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أغاثوكليوس (قبرص).

ولا يمكن لإسرائيل الاستمرار في افتراض أن أفعالها غير القانونية ترتكب في فراغ، ودون عواقب خطيرة بالنسبة للسلم الشامل في المنطقة. إذ لا يمكنها أن تتنصل من مسؤوليتها عن العواقب الناجمة عن سياساتها وممارساتها المتهورة. ولا يمكن لإسرائيل أن تُستثنى من مبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكنها أن تجعل وجودها وأمنها مرتكزين على إنكار حق الفلسطينيين في تقرير المصير. ولا يمكن لإسرائيل أن تزعم بأن الصعوبات الراهنة أمام عملية السلام ينبغي تناولها بصرامة على الأساس الثنائي الفلسطيني - الإسرائيلي. ولا يمكن للإجراءات الانفرادية من جانب إسرائيل التي تمثل خرقا للاتفاقات التي تم التوصل إليها أن تضفي مصداقية على التزامها المدعَى به بالمحادثات الثنائية. ومن الواضح أن هذا لا يشكل سوى محاولة لإضعاف قضية الفلسطينيين بعزلهم عن الدعم الساحق لموقفهم، والذي يستند إلى الشرعية الدولية.

في هذا السياق، وفي ضوء الفشل المتكرر لمجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته وواجباته بموجب الميثاق في حفظ السلم والأمن الدوليين المتصلين بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما عقد الدورة الاستثنائية الطارئة الحالية للجمعية العامة وفقا للقرار ٣٧٧ (د-٥)، المعنون "متحدون من أجل السلام".

وهذه الدورة الاستثنائية الطارئة توفر فرصة لإرسال إشارة أخرى تعبر عن رفض المجتمع الدولي القاطع للإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية، واستمراره في دعم عملية السلام، لكي يضاعف التأييد الساحق والحاسم الذي مكّن من اتخاذ القرار ٢٢٣/٥١ في الشهر المنصرم. إنها تجسد عزمنا المشترك على ضمان عدم تعريض عملية السلام في الشرق الأوسط للخطر بسبب

الإجراءات الإسرائيلية الانفرادية. وتشكل شهادة دامغة على اعتراف الجمعية العامة بمسؤوليتها التاريخية والدائمة عن قضية فلسطين.

وفي هذا الصدد يجب على الجمعية العامة أن تبدي رأيها على نحو واضح لا لبس فيه وأن تطالب إسرائيل بأن توقف على الفور بناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم وبأن تمتنع عن القيام بأي أنشطة أخرى تتعارض مع عملية السلام وتلحق الضرر بها. ويجب أن نعمل بشكل جماعي لكسر الحلقة المفرغة المتمثلة في الأزمة والتوترات والعنف الناشئة عن الإجراءات الإسرائيلية. ويتضمن مشروع القرار الذي سيطرح على هذه الجمعية الحد الأدنى الذي ينبغي لإسرائيل أن تمتثل له. ولذا فإن وفد إندونيسيا يؤيد تأييدا كاملا اعتماده.

وختاما، أود أن أكرر أن تسوية قضية فلسطين عن طريق نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف شرط مسبق لتحقيق السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط. ويمكن للشعب الفلسطيني أن يُعول دوما على تأييدنا له من أجل تحقيق هذا الهدف. ولكي يسود السلام والعدل والاستقرار في الشرق الأوسط يجب على الأمم المتحدة أن تضمن الانسحاب الإسرائيلي غير المشروط من كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، والجولان السوري، ولبنان، عن طريق تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

السيد تشودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نجتمع اليوم مرة أخرى بينما تزهق بقوة أرواح فلسطينية بريئة يانعة في ريعان العمر، وتترك أرواح أخرى عديدة مثخنة بالجراح لتعيش في حقد على مضطهديها. وتنذر الأحداث المأساوية الأخيرة في فلسطين بانتفاضة جديدة. ومن المؤكد أن هذه الهيئة إذ تجتمع اليوم لا يروق لها أن ترى مرة أخرى سيلا متواصلا من الدم البرئ يراق على تراب فلسطين.

وتستمر دولة إسرائيل حتي ونحن نتداول هنا في تنفيذ خطتها الاستيطانية في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية غير مدركة لمشاعر الشعب الفلسطيني والمجموعة الدولية. وأن سياسة إسرائيل المتعنتة المتمثلة في بناء المستوطنات تشكل انتهاكا صارخا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وبصفة خاصة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، والتي تؤكد بوضوح، من بين أمور أخرى، عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وتعتبر جميع الإجراءات والتدابير التي تتخذها إسرائيل لتغيير الوضع القانوني للقدس غير قانونية وباطلة.

إن القصد من إنشاء المستوطنات واضح للجميع. فهي تهدف إلى تغيير الوضع السكاني في المنطقة بجعل الفلسطينيين أقلية في وطنهم، وبالتالي تغيير الطابع القانوني والمادي لمدينة القدس الشريف، وهذه محاولة ترمي إلى تحقيق هدف إسرائيل المتمثل في جعل القدس عاصمة لها. غير أن هذا حلم مرفوض، لأن القدس مدينة ذات أهمية روحية عظيمة بالنسبة للديانات الكبرى الثلاث. وعليه فإن مسألة وضع القدس لا يمكن تسويتها باتخاذ إجراءات استباقية من جانب واحد، وإنما يجب أن تحل عن طريق مفاوضات تحفزها روح المصالحة والتفاهم.

إن التضحيات والمعاناة الهائلة للشعب الفلسطيني التي مضى عليها أكثر من خمسين سنة طويلة معروفة جيدا. ولكن حتى عند هذا المنعطف الحرج في عملية السلام، أظهر الفلسطينيون أكبر قدر ممكن من ضبط النفس في ظل أقسى الظروف وأخطرها. وإن مناشدتهم لمجلس الأمن من أجل اتخاذ إجراء حازم قد ذهبت إدراج الرياح. وحتى فقدان الأرواح يوميا وسيل الدماء البريئة، لم يُليّنا تحجر قلوب الذين بإمكانهم حل المأساة الحالية، وحقا فإن مصداقية مجلس الأمن أخذت تدور حولها الريبة. فقد شجع فشل المجلس إسرائيل على تكثيف عملها الفردي. وتواصل إسرائيل شل وخنق عملية السلام عن قصد وسبق إصرار بهدف إخضاع الشعب الفلسطيني إلى الأبد. ووفقا لأي معيار من المعايير، فإن هذه الأعمال لا تنتهك فقط أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وأحكام اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ المنطبقة على الأراضي المحتلة، ولكن تنتهك أيضا نص وروح إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣ وجميع الاتفاقات اللاحقة التي توصل إليها الطرفان المعنيان.

ولذلك من المناسب عقد هذه الجلسة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة، عملا بقرار الجمعية ٣٧٧ (د - ٥) المعنون "متحدون من أجل السلام" لمناقشة هذه المسألة البالغة الأهمية وكل جوانبها الجوهرية. إن مشروع القرار المعروض علينا اليوم بشأن "الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة". هو قرار شامل يأخذ في الاعتبار

الوقائع والأحداث المؤسفة التي تجرى حاليا. ولا شك أن هذا القرار يجسد ما يدور في وجدان دول العالم. فهو يدعو في جملة أمور إلى وقف بناء المستوطنات في جبل أبو غنيم؛ ويشدد على ضرورة الحفاظ على السلامة الإقليمية لجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضمان حرية حركة الفلسطينيين في داخل وخارج أراضيهم، وإزالة كل القيود على تحركات الشعب الفلسطيني في القدس الشرقية؛ ويطالب إسرائيل بقبول الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفقا للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

لذا فإنه من الطبيعي أن تؤيد بنغلاديش مشروع القرار هذا، وتأمل في أن يتم اعتماده في الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة بأغلبية ساحقة.

وتعتقد بنغلاديش اعتقادا راسخا بأن إحراز الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وتسوية القضية الفلسطينية أمر جوهري لإحلال السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط. وعليه من الحتمي إشتراك الفلسطينيين على قدم المساواة في أي مفاوضات، مع الاعتراف الواجب بحقوقهم ومشاعرهم لإحراز أي تقدم ملموس وواقعي.

لقد شعرت بنغلاديش بالتفاؤل عندما حفز مؤتمر مدريد للسلام المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية على التحرك ببطء ولكن بصورة ناجحة في الاتجاه الصحيح. والآن، يأتي قرار إسرائيل ببناء المستوطنات كمفاجأة مذهلة، مدمرا كل ما تحقق بعناء خلال السنوات الأخيرة ومؤذنا بالعودة مرة أخرى إلى التركة القديمة المتمثلة في العداوة والريبة. وتعتقد بنغلاديش أنه إذا ما استمر هذا الاتجاه الحالي، فسيبقى السلام في تلك المنطقة حلما بعيد المنال.

ورغم الحالة المأساوية الراهنة، ستواصل بنغلاديش، كما فعلت في الماضي، دعمها لكفاح الفلسطينيين العادل والباسل وهم يناضلون من أجل استعادة وطنهم فلسطين، وعاصمته القدس. وستبقى بنغلاديش أيضا ثابتة على موقفها المعلن، الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

وأود أن أختتم بالتأكيد مرة أخرى على أهمية دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة هذه. وسيبين تأييدنا لمشروع القرار نفور المجتمع الدولي من أعمال دولة معينة في المنطقة تدمر سنوات كاملة من العمل الشاق والمفاوضات. ومن المؤكد أن موقفنا الثابت سيبلغ إسرائيل بأن المجتمع العالمي بأسره لا يمكن أن يكون مخطئا عندما يطالب بالوقف الفوري لأنشطتها الاستيطانية. وبهذا العمل وحده يمكن وقف أعمال القتل ونزيف الدم الطائشة في تلك المنطقة المضطربة. ويجب أن تؤمن إسرائيل بإخلاص برؤية السلم والرخاء لجميع شعوب المنطقة في المستقبل. وبوصفها القوة الأقوى، يجب أن تبدي كرما وأريحية بأن تمد يدها إلى الفلسطينيين في صداقة حقيقية، ومن ثم تعطيهم شعورا بالثقة والطمأنينة والتفهم التي تشكل لب السلام.

السيد العربي (مصر): تجتمع الجمعية العامة اليوم في جلسة طارئة خاصة وفق أحكام قرار "الاتحاد من أجل السلام" للنظر في الإجراءات غير القانونية التي تتخذها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. ويأتي هذا الاجتماع بعد فشل مجلس الأمن مرتين خلال خمسة عشر يوما في اعتماد قرار يطالب إسرائيل بالامتناع عن تنفيذ بناء مستوطنة جبل أبو غنيم جنوبي القدس الشرقية، والامتناع عن الأنشطة الاستيطانية بشكل عام.

وأود هنا أن أشير إلى أن الصيغة التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٣٧٧ (د - ٥) لعام ١٩٥٠ تؤكد عددا من المبادئ الهامة في مقدمتها المسؤولية التي تقع على عاتق الجمعية العامة في تناول كل ما من شأنه تهديد السلم والأمن الدولي إذا فشل مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته في هذا الصدد. واقتبس من نص القرار:

(تكلم بالإنكليزية)

"ستنظر الجمعية العامة في المسألة على الفور، بغية إصدار توصيات مناسبة للأعضاء كي يتخذوا التدابير الجماعية". (القرار ٣٧٧ (د - ٥)، الجزء ألف، الفقرة ١)

(تكلم بالعربية)

وقد تم تضمين أحكام هذا القرار في النظام الداخلي للجمعية العامة، في المادتين ٨ (ب) و ٩ (ب)، بحيث أصبحت هذه الأحكام الآن ملزمة لنا جميعا بوصفها جزءا لا يتجزأ من النظام الداخلي.

إن الأمم المتحدة، بأجهزتها الرئيسية المختلفة، وبالذات الجمعية العامة، منوط بها مسؤولية كبرى إزاء تناول القضية الفلسطينية بكافة جوانبها ومختلف مراحلها، وذلك منذ أن طرحت بريطانيا الموضوع على الجمعية العامة في دورة خاصة في أول نيسان/أبريل ١٩٤٧. وإلى أن يشهد المجتمع الدولي التسوية الشاملة العادلة، فالمسؤولية ستبقى قائمة.

وبالتالي فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقع عليها مسؤولية جماعية في تناول كل ما يمكن أن يعد تهديدا للسلام والأمن في أي منطقة من العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط. وبوصفي مندوبا لمصر، قد يكون من المناسب أن أذكر هنا بأن الدورة الطارئة الخاصة الأولى اجتمعت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦، واتخذت قرارات تاريخية بضرورة انسحاب قوات العدوان من الأراضي المصرية، وأنشأت قوة حفظ السلام الأولى (UNEF 1). وبذلك فقد أرست الجمعية العامة قواعد عمليات حفظ السلام، التي تعد الآن الأداة الرئيسية للمحافظة على السلم والأمن الدولي. كما أن الجمعية العامة أرست مبدأ هاما وهو ضرورة انسحاب القوات العسكرية من الأراضي التي تحتلها.

أود أن أتناول تساؤلا تردد مؤخرا حول السبب وراء الالتجاء إلى أجهزة الأمم المتحدة أربع مرات خلال فترة تقل عن شهرين لنظر موضوع السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. والإجابة على هذا التساؤل لها شقان: الأول، يتعلق، كما أوضحت، بمسؤولية الأمم المتحدة في تناول القضية الفلسطينية بكافة جوانبها وفي كافة مراحلها. والثاني ينبع من خطورة الموضوع محل البحث.

وتتجلى هذه الخطورة لدى النظر إلى الحقائق التالية: أولا، إن استئناف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي المحتلة يمثل بلا شك ضربة قوية، بل ضربة قاصمة، من جانب الحكومة الإسرائيلية الحالية إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، وإلى مبدأ الأرض مقابل السلام الذي يقوم على أحكام هذا القرار. وأود أن أؤكد هنا أن سياسة الاستيطان لن تجد غطاء شرعيا في أي محفل.

وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يمثل برلمانات العالم أجمع أصدر قرارا في ١٤ نيسان/أبريل الجاري جاء في الفقرة الثانية من منطوقه:

(تكلم بالإنكليزية)

"يدعو السلطات الإسرائيلية إلى الإحجام عن كل الأعمال أو التدابير، بما فيها الأنشطة الاستيطانية، التي تغير الحقائق على الأرض، والتي تجهض مفاوضات الوضع النهائي، وتكون لها آثار سلبية على عملية السلام في الشرق الأوسط".

(تكلم بالعربية)

هذا القرار أصدره الاتحاد البرلماني الدولي منذ بضعة أيام.

كما أن هذه السياسة الاستيطانية لا ترتب أي التزام قانوني على الطرف المطالب بالأرض، لأنها تخالف قواعد القانون الدولي والنصوص ذات الصلة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والتي تمنع قوة الاحتلال من نقل مواطنيها لإسكانهم في الأراضي التي تحتلها.

ثانيا، إن مستوطنة جبل أبو غنيم، التي بدأت إسرائيل بالفعل في تنفيذها، تقع في موقع حيوي يفصل بين مدينة بيت لحم - التي تديرها الآن السلطة الفلسطينية - وبين القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. وهذه المستوطنة تعد الحلقة الأخيرة في سلسلة من المستوطنات الإسرائيلية التي تطوق القدس الشرقية بهدف عزلها عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ذلك التاريخ، وهو الأمر الذي يصادر بوضوح ليس فقط على الحق الفلسطيني في القدس الشرقية بل على نتيجة التفاوض حول مصير القدس، والذي اتفق الطرفان على أن يكون أحد الموضوعات التي تطرح في مفاوضات الوضع النهائي.

ثالثا، إن سياسة حكومة إسرائيل الهادفة إلى فرض الأمر الواقع على الأرض سياسة مرفوضة. وليس من العدل أو الانصاف أن يطلب إلى الجانب الفلسطيني الجلوس إلى مائدة المفاوضات ليحاول تغيير ما تفرضه إسرائيل من واقع جديد بالقوة على الأرض.

إننا لسنا بصدد خلاف بين طرفين على تفسير أحكام بنود الاتفاقيات التي أبرمت بينهما بحيث يمكن أن يقال أن مجال حسم مثل هذا الخلاف هو على مائدة المفاوضات الثنائية بين الطرفين، كما تدعي إسرائيل. فالأمر جد خطير لأنه يتعلق بطرف يلغي بإرادته المنفردة ما سبق أن اتفق عليه بحيث لا يبقى أمام الطرف الآخر سوى الرضوخ

والاستسلام، أو الالتجاء إلى أجهزة الأمم المتحدة المعنية، وهو ما فعلته فلسطين الآن.

إن الحكومة الإسرائيلية دأبت منذ العام الماضي على اتخاذ عدد من الإجراءات الاستفزازية في القدس التي تفسر بأنها تجاهل تام للاتفاق بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي في أوسلو، على أن تكون القدس أحد موضوعات التفاوض في المرحلة النهائية. وقد شملت تلك الإجراءات هدم مبنى جمعية برج اللقلق للخدمات الاجتماعية في القدس في آب/أغسطس الماضي؛ وفتح النفق الذي يمر تحت الحائط الغربي للمسجد الأقصى للسياحة؛ وإعلان خطة إنشاء مستوطنة يهودية داخل حي رأس العمود في الحدود البلدية الأصلية للقدس الشرقية؛ وأخيرا إنشاء مستوطنة جبل أبو غنيم جنوبي القدس الشرقية. هذا بالطبع بالإضافة إلى إجراءات الحصار الاقتصادي والإغلاق، وباقي الإجراءات الاستفزازية التي تتم أحيانا تحت دعاوى الأمن وأحيانا أخرى حتى دون حتى عناء التفسير. وقد زادت الحكومة الاسرائيلية على ذلك بإعلانها عن الانسحاب الهزيل الصوري من ٢ ٪ من مجموع أراضي الضفة الغربية، وهو الانسحاب الذي تقرر من حيث المبدأ أن يتم على ثلاث مراحل حتى منتصف العام القادم.

هذه الإجراءات لا ينبغي النظر إليها على أنها محاولة من جانب إسرائيل لدعم مركزها التفاوضي، بل هي أكثر من ذلك أكثر جدية وأكثر خطورة. فهي إجراءات تشكك في مصداقية النوايا الإسرائيلية إزاء السلام. كما أنها إجراءات لا تفيد إلا أعداء السلام الذين يتحينون الفرصة لضرب مسيرة السلام في الصميم.

وفي هذا الصدد، تلقيت قبل أيام تقريرا هاما صدر خلال الشهر الحالي قامت بإعداده منظمتان إسرائيليتان غير حكوميتين هما بيت سيليم (مركز المعلومات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، وهاموكيد (مركز الدفاع عن الشخص) وعنوان التقرير: "الترحيل الهادئ" (The QUIET DEPORTATION) ويتناول سياسة إسرائيل في ترحيل المواطنين الفلسطينيين عن القدس الشرقية.

واسمحوا لي أن أقتبس من التقرير بعض الفقرات ذات الصلة التي تتناول الإجراءات الإسرائيلية التي تهدف إلى دفع السكان الفلسطينيين إلى مغادرة القدس الشرقية. وأود قبل أن أقتبس من التقرير أن أشير إلى أن هذا التقرير أصدرته جهات إسرائيلية لا جهات فلسطينية أو عربية.

ويقول التقرير في جزء منه ما يلي:

(تكلم بالانكليزية)

"إن النظر إلى السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية كأجانب دخلوا إسرائيل أمر يبعث على الحيرة إذ أن إسرائيل هي التي دخلت القدس الشرقية في عام ١٩٦٧. ومنذ ضم القدس الشرقية، اعتمدت الحكومة الإسرائيلية سياسة تمييز منتظم ومتعمد ضد السكان الفلسطينيين في القدس فيما يتصل بجميع المسائل المتعلقة بمصادرة الأراضي والتخطيط والبناء".

(تكلم بالعربية)

وفيما يتعلق بمعوقات البناء للفلسطينيين يقول التقرير:

(تكلم بالانكليزية)

"إن معظم الأراضي المصادرة منذ عام ١٩٦٧ كانت ملكا خاصا للعرب. وأنشئت قرابة ٥٠٠ ٣٨ وحدة سكنية للسكان اليهود على هذه الأراضي، ولم تنشأ وحدة سكنية واحدة للفلسطينيين. وأنشئ حوالي ٨٧٠ ٦٤ مسكنا للسكان اليهود، تشكل ٨٨ في المائة تقريبا من جميع الوحدات السكنية، واضطلعت ببناء نصفها تقريبا مؤسسات البناء العامة، في حين أن ١٢ في المائة من جميع الوحدات السكانية أنشئت للسكان الفلسطينيين".

(تكلم بالعربية)

ويخلص التقرير الإسرائيلي إلى ما يلي:

(تكلم بالانكليزية)

"إن سياسة التخطيط والبناء التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية لا تترك

أمام السكان الفلسطينيين أي بديل سوى الانتقال إلى خارج حدود البلدية".

(تكلم بالعربية)

وأجد من المناسب هنا الإشارة إلى أن للأمم المتحدة تواجدا رسميا في القدس عن طريق هيئة الرقابة الدولية التي تباشر مسؤولية هامة منذ عام ١٩٤٨ والتي حدد مجلس الأمن تفويضا مستمرا لعملياتها في قراره ٧٣ (١٩٤٩). وأظن أن من المناسب أن نطالب جميعا ببقاء هيئة الرقابة الدولية للتحقق مما يدور في القدس.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط تتعرض لمصاعب حقيقية تهددها بالتوقف، والحكومة الإسرائيلية الحالية تتحمل المسؤولية الكاملة عن ذلك بسبب عدم احترامها للقواعد الدولية المستقرة، واستخفافها بمطالب الجانب الفلسطيني والعربي وإصرارها على تحقيق ترتيبات وفقا لرؤيتها - ترتيبات لا ترقى بأي حال من الأحوال إلى مستوى السلام الشامل العادل والدائم الذي يرنو العالم العربي والمجتمع الدولي بأسره لتحقيقه في المنطقة.

إن تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتم استنادا إلى رؤية طرف واحد، بل ينبغي أن يقوم على مواءمة رؤى الطرفين الشريكين في عملية السلام، فضلا عن ضرورة استناده على أسس واضحة متفق عليها منذ مؤتمر مدريد وتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وما يتبع ذلك من مبادلة الأرض بالسلام.

أما أن تحاول إسرائيل تغيير مرجعية السلام والتنصل مما سبق الاتفاق عليه واستبدال مبدأ الأرض مقابل السلام بالتقدم بحجج واهية حول تحقيق الأمن الاسرائيلي وحده فهذا أمر غير مقبول، ليس لأنه يُعد تراجعا عن التزام دولي فحسب، بل لأن الأمن الحقيقي لن يتحقق لإسرائيلي وللفلسطينيين ولدول المنطقة إلا عندما يسود السلام الشامل. وطالما لم يتحقق السلام في المنطقة فإن الأمن الحقيقي سيظل حلما بعيد المنال.

لقد بدأت مصر مسيرة السلام في المنطقة منذ عشرين عاما، واستثمرت الكثير من الجهد والامكانات أملا في تحقيق السلام العادل والدائم في المنطقة. وكان دور مصر دوما فاعلا ومحوريا في سبيل تحقيق تلك الغاية دون التخلي عن مسؤولياتها العربية.

وقد حذر الرئيس مبارك مرارا في الأشهر الماضية من حصاد السياسات الاسرائيلية. ونبهت مصر الجانب الاسرائيلي على كافة المستويات وفي كافة اللقاءات والمناسبات إلى أن السياسة التي تتبعها الحكومة الحالية لا يمكن أن تغذي إلا التطرف والعنف، لأنها تضرب أسس السلام، وتطيح بالتوقعات والطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني، ومن ورائه الشعوب العربية. فالعنف هو المحصلة الطبيعية للإحباط. ولا يمكن إيقاف العنف بمعزل عن الأسباب التي أدت إليه.

إن الجمعية العامة مدعوة اليوم للنظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع السياسات الإسرائيلية غير القانونية في كافة الأراضي المحتلة. ونحن ندعو الدول الأعضاء إلى التكاتف لإنقاذ السلام واعادة تفعيل عملية السلام على كافة المسارات وذلك إنقاذا لمستقبل الشرق الأوسط من مصير مظلم. ونأمل أن يمثل القرار الذي ستنظر فيه الدورة الطارئة الخاصة توجيه رسالة واضحة للحكومة الإسرائيلية بتضامن أطراف المجتمع الدولي والمطالبة الفورية بوقف بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة التي يجب أن تحترم إسرائيل وحدتها وسلامتها الإقليمية.

وأشير بصفة خاصة إلى ما يتضمنه مشروع القرار في الفقرة ٧ من منطوقه من الدعوة إلى وقف كافة أوجه الدعم والمساندة للأنشطة غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي المحتلة وللنشاط الاستيطاني بصفة عامة.

كما أدعو كافة الدول إلى النهوض بمسؤولياتها لضمان تنفيذ أحكام اتفاقية جنيف الرابعة وملحقاتها على النحو الوارد في مشروع القرار، الذي يتفق مع المسؤوليات التي دخلت فيها هذه الدول عندما أصبحت أطرافا في اتفاقية جنيف الرابعة.

أتوجه من فوق هذا المنبر بنداء إلى كافة الدول لتأييد مشروع القرار، خاصة وأنه يتسم بالتوازن ويتسم بالواقعية، وذلك إعلاءً للمبادئ الهامة التي يتضمنها مشروع القرار، وتأييدا للشرعية الدولية، وإنقاذا للسلام في الشرق الأوسط.

السيد عبد الله (تونس): سيدي الرئيس، تنعقد الجمعية العامة في دورة استثنائية طارئة على أساس صيغة "الاتحاد من أجل السلام" فيما يندر مثيله في تاريخ منظمة الأمم المتحدة. فهو إجراء تركن إليه الدول الأعضاء عندما تنسد أمامها الآفاق في مواجهة حالات تنذر تطوراتها السلبية بعواقب وخيمة على الأمن والسلم في العالم. وقد فرض هذا الخيار نفسه على المجموعة الدولية بعدما تجاهلت إسرائيل التنديد الدولي المتكرر بسياستها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي مدينة القدس بالذات، وأعرضت عن الدعوات المتتالية الموجهة إليها للكف عن انتهاك الاتفاقات المعقودة والإمساك عن خرق المعاهدات الدولية. بل إن الحكومة الإسرائيلية متمادية في تحدي المجموعة الدولية مصرة على المضي في بناء مستعمرات في جبل أبو غنيم والمناطق الأخرى حتى بعد إدانتها من طرف الجمعية العامة في آذار/مارس الماضي غير مبالية بالقانون الدولي ولا آبهة بمواءمة تصرفاتها مع المواثيق والقرارات الدولية.

ليس بغائب عن الأذهان دور الجمعية العامة منذ نشأتها في مختلف التطورات التي عرفتها القضية الفلسطينية. فهي التي أقرت تقسيم فلسطين بمقتضى قرارها ١٨١ (د - ٢) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ إلى دولتين فلسطينية وإسرائيلية. ولا بد للجمعية العامة أن تواصل جهودها حتى قيام الدولة الأخرى، دولة فلسطين، التي لم تر النور بعد. وبذلك تكون أدت واجبها كاملا تجاه هذا الشعب الذي تعرض لأكبر نكبة في القرن العشرين وما زال يقدم التضحيات الجسام في سبيل إحقاق حقوقه الوطنية المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

إن إقدام إسرائيل على بناء مستعمرة في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية يمثل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة وخرقا صارخا لنص وروح اتفاقيات أوسلو وواشنطن والقاهرة، فضلا عن تنكرها للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وخاصة لفقرته المتعلقة بعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. فقد رمت إسرائيل عرض الحائط بمرجعية مدريد وبأسس مسيرة السلام مما يعد نكوصا عن التعهدات التعاقدية وخرقا لرسائل الضمانات الأمريكية والتفافا على مفهوم الأرض مقابل السلام.

ومن الواضح أن قرار إسرائيل بالاستمرار في البناء غير الشرعي لهذه المستعمرة يهدف أساسا إلى تغيير التركيبة السكانية والعمرانية للمدينة المقدسة وإحداث واقع جديد يتعارض معه إيجاد حل مشرف لهذه القضية الحساسة. وغني عن البيان أن القدس هي بمثابة قطب الرحى في المسألة الفلسطينية، فلا أمل في تسوية عادلة ودائمة بدون الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في اتخاذ عاصمة لدولته المستقلة في القدس وصيانة حقوق الأمة الإسلامية التي تعتبر القدس في المقام الثالث بعد مكة والمدينة من حيث قداستها.

ولا تقل مكانة القدس تمييزا وإجلالا لدى المسيحيين، الذين يرون في بناء هذه المستعمرة الجديدة محاولة لفصم الصلة القائمة مع بيت لحم مهد المسيح عليه السلام، وإصرارا على دفع العرب المسيحيين لإخلاء ديارهم والهجرة إلى الخارج. ولقد كان لقداسة البابا يوحنا بولس الثاني موقف واضح من القرار الإسرائيلي الأخير، إذ عبر عن اعتراضه على عمل من شأنه إلحاق الضرر الشديد بالعالم المسيحي. فلا يمكن لإسرائيل أن تتصرف في مصير القدس غير عابئة بمشاعر المسلمين والمسيحيين على حد سواء ولا بحقوقهم فيها.

إننا اليوم أمام مفترق الطرق. فإما أن تتراجع إسرائيل عن قرارها القاضي بعزل مدينة القدس عن بقية الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ وتنفذ بصدق وحسن نية كامل التزاماتها وتقلع عن سياسة الأمر الواقع، أو أن تتحمل مسؤولية انتكاس العملية السلمية. فلا يمكن التعلل بأسباب واهية لتغيير المعطيات على الأرض وإفراغ مفاوضات التسوية النهائية من فحواها.

ومن حق الأمم المتحدة والحالة تلك أن تتابع العملية التفاوضية عن كثب، وتصحح مسارها عند اللزوم، حتى ولو كانت النوايا صافية في التزام المبادئ المتفق عليها، فكيف إذا كانت الأفعال منافية للتعهدات والوقائع مخالفة للأهداف المرسومة.

أليس واجبا في هذه الصورة على المنظمة أن تقول كلمتها وأن تقوم ما اعوج من تصرفات وأن تتأكد من احترام المواثيق الدولية وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية لاهاي وإعلان المبادئ ومختلف اتفاقات السلام المعقودة بين الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي؟

إن عدم التكافؤ البين في ظل اختلال ميزان القوى يُلزم المجموعة الدولية بالعمل على ترجيح كفة القانون الدولي وعدم ترك الحبل على الغارب لكي يفعل القوي ما يعن له بالضعيف دون أي حساب.

ولذلك فإن على الجمعية العامة أن تصدر قرارا بالإجراءات الجماعية اللازمة لحمل إسرائيل على العدول نهائيا عن بناء المستوطنة الجديدة والإقلاع عن الممارسات والإجراءات الرامية إلى استباق نتائج مفاوضات الحل النهائي والإيفاء بالتزاماتها واحترام المعاهدات والاتفاقات الدولية.

لقد عملت تونس منذ انطلاق مسيرة السلام على دعم التوجهات والأسس التي قام عليها مؤتمر مدريد، وخاصة منها مبدأ الأرض مقابل السلام. وكانت في ذلك ملتزمة بخطها الواضح في العمل من أجل سلام عادل وشامل يعتمد على الشرعية الدولية ويستند إلى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة وخاصة منها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٧٨ (١٩٨٠).

واندرجت تحركات الحكومة التونسية ومبادراتها في نطاق هذا المفهوم الذي تشترك فيه مع بقية أعضاء المجموعة الدولية، اعتقادا منها بأن السلام المقام على العدل هو الكفيل وحده بإحلال الطمأنينة محل الخوف والأمن محل العنف وهو الكفيل وحده بدفع التعاون النزيه الحر بين الدول والشعوب في الشرق الأوسط لما فيه تقدمها وازدهارها.

فلا بد إذن ألا تغيب هذه الأهداف والمبادئ عن الأذهان وأن تجد التعهدات طريقها إلى التنفيذ وأن يتم التراجع عن القرارات الخاطئة بحيث لا تتعثر المسيرة السلمية ولا يصيبها الانتكاس. أما أن تعمد إسرائيل إلى خلق واقع جديد على الأرض فهذا من شأنه أن يعيد المنطقة إلى دوامة العنف ويخيب الآمال في تحقيق الأمن والسلام في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

إن الظروف العصيبة التي تجتازها العملية السلمية تحتم علينا جميعا وخاصة على راعيي مؤتمر مدريد مواجهة الموقف بكل حزم وإرسال رسالة واضحة إلى إسرائيل تدعوها فيها بكل قوة إلى الالتزام الكلي باستحقاقات السلام العادل، ذلك السلام الذي لا يمكن أن يقوم إلا على أساس القبول بالمضامين كل مضامين الاعتراف المتبادل بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في نطاق الكرامة والتكافؤ والاحترام المتبادل.

السيد مسدوا (الجزائر): السيد الرئيس، أود في البداية أن أنضم إلى من سبقني في تقديم الشكر إلى السيد الأمين العام لسرعة استجابته لرغبة غالبية الدول الأعضاء ودعوته إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية العاجلة للجمعية العامة والتي جاءت بناء على طلب من المجموعة العربية لدراسة الحالة الخطيرة التي آلت إليها الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومدينة القدس على وجه الخصوص.

لا أحد يجادل في حقيقة أن مسيرة السلام في الشرق الأوسط تمر الآن بمرحلة خطيرة مهددة في أسسها وفي مستقبلها. كما أنه لا يخفى على أحد الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذه الحالة ولعل أهمها على الإطلاق ما تنتهجه إدارة إسرائيل الحالية من سياسة في تعاملها مع مشروع السلام برمته. والواقع أنه منذ تولي هذه الإدارة مقاليد الحكم في إسرائيل فإنها ما فتئت تخلق العوائق والأسباب لتعطيل مشروع السلام بما في ذلك التنكر للالتزامات السابقة والاتفاقات المبرمة مع الطرف الفلسطيني أولا والأطراف العربية الأخرى بعد ذلك. بل إن هذه السياسة قد مست حتى بالأسس الأولية التي ارتكزت عليها عملية السلام منذ انطلاقها في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ وعلى رأسها "مبدأ الأرض مقابل السلام" وما تبع ذلك من خطوات إيجابية كانت بحق مبعثا للأمل والتفاؤل في أن يجد الصراع العربي الإسرائيلي حلا عادلا ودائما وشاملا.

إن ما يحدث الآن في القطاع الشرقي من مدينة القدس المحتلة ليعتبر حقا الدليل الواضح على هذه السياسة، إذ أن مشروع إسرائيل الخاص ببناء مستوطنة جديدة في منطقة جبل أبو غنيم يشكل خرقا واضحا وصارخا لمبادئ عملية السلام وأهدافها لأنه في أساسه يلغي اتفاقا سابقا مع الطرف الفلسطيني يقضي بعدم المساس بالتركيبة السكانية والعمرانية لمدينة القدس إلى أن يتم الاتفاق بشأنها في المرحلة الأخيرة من المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي للأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال.

ولقد كان رد فعل العالم كله، بما في ذلك حتى أصدقاء الإدارة الإسرائيلية نفسهم، رفض هذه الإجراءات وإدانتها معتبرا أن ما تقترفه هذه الإدارة من انتهاكات لروح عملية السلام لا يمكن أن تساعد مشروع السلام على المضي قدما على الطريق السليم. بل بالعكس، فإن ذلك ينسف كل جسور الثقة والتفاؤل التي تم بناؤها بصعوبة خلال السنوات الأخيرة.

لقد سبق للجمعية العامة أن ناقشت موضوع اليوم في دورة مستأنفة عقدت في منتصف الشهر المنصرم وتم خلالها اتخاذ قرار يدعو اسرائيل إلى التراجع عن موقفها المعرقل لعملية السلام والكف عن التمادي في سياسة الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة بداية بالمشروع الحالي في القدس الشرقية. كما أن مجلس الأمن، ورغم فشله في اتخاذ موقف حازم من قضية القدس، أعطى من خلال المداولات والبيانات التي ألقيت أمامه إشارة واضحة على شبه إجماع المجتمع الدولي على ضرورة إلزام الإدارة الإسرائيلية بوقف عملية الاستيطان وعلى رأسها مشروع جبل أبو غنيم والامتثال لقرارات الشرعية الدولية، لا سيما قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بشكل عام وقرار مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) بشكل خاص، وهو القرار الداعي إلى عدم المساس بالتركيبة السكانية والعمرانية للقدس الشرقية بوصفها أرضا تقع تحت الاحتلال واعتبار كل الإجراءات التي تتخذ عكس ذلك لاغية وباطلة من الأساس.

وأمام هذا التعنت الإسرائيلي وإصرارها على عدم الامتثال لكل هذه القرارات وتجاهلها جميع النداءات ومواصلتها تحدي الرأي العالمي كله، فإن الجزائر تضم صوتها إلى غالبية دول العالم في مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته كاملة لوضع حد لهذا التصلب وتصحيح هذا الوضع اللامقبول.

وفي هذا المجال، فإننا نعتقد أن انعقاد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة يمثل فرصة أمام المجتمع الدولي للتأكيد على ضرورة العودة إلى مسار السلام ولاتخاذ إجراءات عملية فعالة وصارمة يفرض بموجبها احترام جميع القرارات الصادرة عن هيئاته المختصة بشكل يحق الحق ويبطل الباطل، وينزع فتيل كل ما من شأنه أن يهدد الأمن والسلام الدوليين.

لقد أكد القادة العرب في أكثر من مناسبة على تمسكهم بخيار السلام كمطلب استراتيجي وسياسي، على أن يكون هذا المطلب مبنيا على أساس "مبدأ الأرض مقابل السلام"، واحترام الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقه في إقامة دولته المستقلة، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. أما غير ذلك، فلن يؤدي إلا إلى تأخير مسار السلام وتأخير الوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف، بل أكثر من ذلك، فهو يفتح الأبواب أمام احتمالات أكثر سوءا مما يهدد أمن وسلام واستقرار المنطقة أولا، وما قد ينتج عن ذلك من تطورات وتبعات خطيرة على المستوى الدولي ككل.

السيد مبارك (لبنان): سيدي الرئيس، تنعقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة لدراسة الإجراءات الواجب اتخاذها ضد إسرائيل في ضوء استمرار وتضاعف نشاطاتها الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة وذلك بعد أن فشل مجلس الأمن في اتخاذ الإجراءات اللازمة.

أود أن أعرب لكم عن قلقنا البالغ في لبنان بسبب استمرار إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، في اتباع سياسات واتخاذ إجراءات غير شرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس وفي الجولان العربي السوري المحتل، وبشكل خاص الاستمرار في بناء المستعمرات الإسرائيلية. وهو ما يعد انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وقواعد لاهاي لعام ١٩٠٧، كما يعد انتهاكا للقرارات الأربعة والعشرين لمجلس الأمن المتعلقة بالاستيطان، ولقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الصدد بالإضافة إلى ما يشكله من تهديد خطير لعملية السلام برمتها.

وهنا أود أن أؤكد أن المجموعة العربية لجأت وتلجأ اليوم وستلجأ كذلك غدا إلى الأمم المتحدة، في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة، لتأكيد الثوابت العربية في مسيرة السلام التي انطلقت في مدريد عام ١٩٩١ دعما لتلك العملية وتأكيدا لمرجعيتها التي انطلقت وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) في الوقت الذي تحاول فيه إسرائيل التهرب من تلك المرجعية رافضة جميع القرارات الدولية والقانون الدولي ذات الصلة من جراء سياساتها الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة. فالسلام سيكون وفقا "لمبدأ الأرض مقابل السلام" أو لن يكون ولا يجدي الهروب من الثوابت التي انطلقت من مدريد. ويترتب على الجميع تحمل المسؤوليات الكاملة لإنقاذ عملية السلام من الفشل. ويترتب على إسرائيل التوقف عن الاستيطان كاملة إذا أرادت أن تتوصل إلى السلام المنشود في مدريد. ومن جهتنا نكرر التأكيد على دور ومركزية قوات الأمم المتحدة المتواجدة في المنطقة في تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة وأذكر على سبيل المثال لا الحصر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

كنا نأمل مع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ ووضع المبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام، أن ينطلق فجر جديد في منطقتنا فيسود السلام العادل والدائم والشامل. وانخرطنا كعرب في هذه العملية بكل إخلاص. لكن استمرار العقلية الاستيطانية الإسرائيلية وسياسة التوسع ومصادرة الأراض أنهك تلك الآمال، وجاءت الحكومة الإسرائيلية الجديدة لتوجه ضربة شبه قاضية لتلك الآمال حيث أعلنت صراحة نكوثها عن الالتزامات التي قامت عليها عملية السلام وجعلت عمليات الاستيطان جزءا أساسيا من أولوياتها السياسية ورفضت معاودة المفاوضات السلمية التي كانت جارية، رغم كل العوائق، على الأسس التي بدأت عليها هذه المفاوضات وشرعت في إجراءات خطيرة جديدة لضم القدس الشرقية.

وعليه نعود اليوم مجددا وللمرة الخامسة خلال الثمانية أشهر الأخيرة، ثلاثة منها في مجلس الأمن، لنركز بشكل خاص على السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير المشروعة في مدينة القدس الشرقية المحتلة والهادفة إلى تكريس محاولات تغيير مركز هذه المدينة القانوني وتركيبها الديمغرافي. إننا هنا في صدد البحث في الاحتلال وبناء المستوطنات الإسرائيلية خلافا للقانون الدولي بما فيها مدينة القدس. فقد باشرت السلطات الإسرائيلية منذ بضعة أسابيع في بناء مستعمرة جديدة تتضمن ٥٠٠ ٦ وحدة سكنية جنوب القدس الشرقية، وتحديدا في منطقة جبل أبو غنيم: ويأتي هذا في إطار سلسلة من الإجراءات الإسرائيلية المماثلة شملت، مثلا، إعلان النية عن بناء مستعمرة أخرى في منطقة رأس العمود داخل الحدود البلدية الأصلية للقدس الشرقية، وبالإضافة إلى ذلك قامت السلطات الإسرائيلية بهدم المبنى العائد لجمعية برج اللقلق داخل سور البلدية القديمة مقدمة لبناء مستعمرة أخرى في مكانها.

كل ذلك يمهد إلى حملة ترحيل تدريجية للفلسطينيين العرب من القدس، وهذا ما أشرنا إليه مرارا في مداخلاتنا، لا سيما الأخيرة منها في مجلس الأمن. ونشرت مؤسسات عدة تعمل في حقل حقوق الإنسان، ومنها إسرائيلية، دراسات وافية تؤكد على تعمد الحكومات الإسرائيلية المتتالية، التهجير الصامت للسكان العرب في المدينة المقدسة. ولقد حذرنا باستمرار من أن مثل هذه السياسات والإجراءات التوسعية الإسرائيلية غير المشروعة في القدس تنطوي على أعلى درجة من الخطورة، نظرا لأن لمدينة القدس أهمية مركزية بالنسبة للعالم العربي والعالم الإسلامي والعالم المسيحي بالإضافة إلى أهميتها بالنسبة للمجتمع الدولي وللديانات السماوية الثلاث.

كذلك فإن السلطات الإسرائيلية ما زالت تحتفظ بالنفق الموجود تحت الحرم الشريف مفتوحا بالرغم من قرار مجلس الأمن ١٠٧٣ (١٩٩٦) بهذا الشأن.

وهنا أود، سيدي الرئيس، أن أؤكد موقفنا الثابت تجاه حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي الذي كرس في عدة نصوص دولية بما فيها الإعلان الذي صدر في الذكرى الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما نؤكد على إدانة الإرهاب الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة.

وانطلاقا من ذلك فإننا نؤكد على ما يلي: أولا، تضامننا الكامل مع الشعب الفلسطيني الذي يرفض الخضوع للاحتلال والاستيطان مهما كانت قوة هذا الاحتلال.

ثانيا، إن المشكلة الاستيطانية الراهنة ليست طارئة وإنما هي نتيجة للعقلية وللسياسة الإسرائيلية السائدة، وعليه فإن مواجهة المشكلة تتطلب موقفا واضحا من المجتمع الدولي الممثل بجمعيتنا الاستثنائية الطارئة الموقرة، ليؤكد لحكومة إسرائيل وبوضوح رفضه المطلق لعمليات ضم الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس، ولعمليات الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة الأخرى. إننا عندما نطالب بذلك إنما نخدم بصدق مستقبل السلام في المنطقة في الوقت الذي ضربت فيه إسرائيل عملية السلام من جراء سياساتها الاستيطانية. فالتساهل مع حكام إسرائيل لا سيما في مجلس الأمن جلب الدمار والعنف للسكان العرب والإسرائيليين معا. كما أن موقفنا ينسجم مع قرارات الشرعية الدولية كافة. وينسجم أيضا مع المفهوم الأسمى للقانون الدولي الذي يبقى اللبنة الأساسية لركيزة العالم الحضاري القائم اليوم. إننا نعتبر أنه من واجب الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة أن تعمل على تطبيق أحكام الميثاق والقرارات التي تبناها سابقا مجلس الأمن بالمعيار الواحد الذي يعتمده في أماكن أخرى من الشرق الأوسط والعالم. ونود أن نذكر بقرارات المجلس ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٢٩٨ (١٩٧١) و ٤٦٧ (١٩٨٠) التي اعتبرت جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والأعمال التي قامت بها إسرائيل في القدس غير شرعية وباطلة.

إننا نطالب بقرار للجمعية يعبر بوضوح عن رفض المجتمع الدولي ومعارضته لسياسة إسرائيل وإجراءاتها بشأن ضم القدس وتوسيع المستوطنات. ونريد أن يتضمن القرار أمرا باتخاذ إجراءات محددة لإلزام إسرائيل والمتورطين في عمليات الاستيطان بالشرعية الدولية. كما أننا نطالب بموقف واضح يعكس إصرار المجتمع الدولي على متابعة عملية السلام وفقا لمبادئ مدريد، لا سيما مبدأ الأرض مقابل السلام، ووفقا للتعهدات التي توصلت إليها تلك المفاوضات على جميع المسارات.

إنكم مطالبون بتحمل مسؤولياتكم التاريخية، فالوقت الذي يمر ليس في مصلحة السلام وما يحدث في المنطقة ينذر بشر لن يصيب أهل المنطقة فحسب. إن مراعاة إسرائيل في نص القرار لن يأتي بالنتائج المرجوة. إما أن يكون موقف الجمعية واضحا ضد السياسة الإسرائيلية وإما ألا يكون. إن بعض المواقف الفضفاضة والمبهمة التي راعت خواطر إسرائيل كبدت عملية السلام الضرر الكبير، وهي عليه باتت تحتضر. إن استمرار الاستيطان يعني القضاء على السلام في المنطقة. وتقع على عاتق هذه الجمعية العامة مسؤولية تاريخية خاصة عن إنقاذ السلام في الشرق الأوسط.

ثالثا، إن حجة الأمن التي يقدمها دائما الإسرائيليون كمبرر لإجراءاتهم الاستيطانية والتوسعية، والتي جاءت الحكومات الإسرائيلية على أساسها، أثبتت فشلها. فتلك الإجراءات أدت إلى تصعيد العنف وزيادة التوتر بين العرب والإسرائيليين. وأي سلام يمكن أن يقوم ما دام الاحتلال مستمرا؟ إن سلام الواقع المفروض بالقوة لا يعيش ولا يقوم ومصيره الفشل الذريع. إن السلام الحقيقي بين أيدينا شريطة أن نعمل على الأسس التي ارتضيناها جميعا له. هذه الأسس التي وضعناها معا في مدريد وأهمها الأرض مقابل السلام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية بحذافيرها التي تؤكد على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس والجولان حتى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وفقا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وكذلك ضرورة الانسحاب من لبنان حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

إن الإجراءات المبتورة المتخذة في إطار عملية السلام يجب ألا تحرر إسرائيل من ضغوط الرأي العام والمجتمع الدولي وأن لا تمكنها من السير قدما في مشاريعها الاستيطانية الجارفة.

رابعا، وأخيرا، إننا نتطلع إلى الدولتين راعيتي عملية السلام في الشرق الأوسط للقيام بدور هام لإقناع إسرائيل بإلغاء قرارها الاستيطاني في جبل أبو غنيم والتراجع نهائيا عن سياستها الاستيطانية بشكل عام والإقلاع عنها نهائيا والسعي إلى تحريك عملية السلام برمتها، ومعاودة هذه العملية من النقطة التي وصلت إليها، وانطلاقا من بمادئ مدريد وقاعدة "الأرض مقابل السلام" على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). المطلوب اليوم وبإلحاح أن يعمل راعيا عملية السلام لدفع هذه العملية وفقا للمبادئ التي تم

الاتفاق عليها في مدريد بغيـــة التوصـــل إلى سلام شامل ودائم وعادل في المنطقة.

إننـــا نتوجـــه كذلك ومـــن على هذا المنبر إلى كافة الجهات الفاعلة للعمل الجاد والقيام بالمساعي الحاسمة الحثيثة لإقناع إسرائيل بالتخلي عن الاستيطان وبالعودة إلى مرجعية مدريد.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠